الباب الرابع

obeikandl.com

الباب الرابع

في عقده مجلس الإملاء، ووظائفه السَّنِيَّة مِنْ تدريس، وإفتاءٍ، ومشيخةٍ، ونظرٍ، وخُطبة، وخزن كتب، وقضاء، وغير ذلك، وكذا ما عُرض عليه من المناصب والوظائف التي[1] أعرض عنها، ونبذة من وقائعه في الولاية، والإشارة لمحنته، وغير ذلك.

[الإملاء]

أما الإملاء، فأوَّل ما شَرَعَ فيه في سنة ثمانٍ وثمانمائة إملاء كتاب «الإمتاع بالأربعين المتباينة بشرط السَّماع من حديثه عن[2] شيوخه» في ستة عشر مجلساً بالشَّيخونية، وبعضها بمنزله بمصر على شاطىء النيل، وذلك باستملاء المحدِّث الأوحد شهاب الدين أحمد بن أبي بكر البوصيري الشافعي.

ثم أملى بعدها «عشاريات الصحابة المسماة بالإصابة». ابتدأها ـ كما قرأته بخطه ـ في شُهور سنة تسع وثمانمائة بالشَّيخونية أيضاً، فأملى منها مجالس استملاها عليه شيخُنا العلامة العز عبد السلام البغدادي الحنفي، وكذا أملى منها بالمدرسة الجمالية المستجدَّة برحبة العيد أوَّل ما فُتحت باستملاء العلامة كمال الدين محمد الشُّمُنِّي المالكي. وكان ابتداء

---

(١) في (ط): «الذي».

(٢) في (أ): «من».

إملائه[1] بالجمالية في ثاني عشر رجب سنة إحدى عشرة وثمانمائة، وبالمدرسة المنكوتمرية المجاورة لمنزل سكنِه، وكان ابتداءُ إملائه بها في يوم الجمعة بعد صلاتها مُستهلَّ جمادى الآخرة سنة اثنتي عشرة وثمانمائة باستملاء البوصيري أيضاً، وبعض ذلك بالخانقاه البيبرسية باستملاء الفخر ابن دِرْباس، حتَّى استكمل بالأمكنة المذكورة من «العشاريات» المشارِ إليها ـ فيما ظنَّه شيخُنا ـ زيادةً على مائة مجلس. قال: لأنِّي وجدت عندي من المجالس سبعة وسبعين مجلساً، وضاع باقي ذلك، فما أمكن تجديده.

فلما استقرَّ في القضاء بالدِّيار المصرية، عقد المجلس الحافل للإملاء بالخانقاه البيبرسية في يوم الثلاثاء ثامن صفر سنة سبع وعشرين وثمانمائة، فأملى بها المجالس المطلقة التي لم يتقيَّد فيها بكتاب، بل في الغالب يحرِصُ على المناسبات في الأزمان والوقائع، حتى أكمل مائة وخمسين مجلساً في مجلد، كان فراغُها في يوم الثلاثاء خامس عشري شوال سنة ثلاثين وثمانمائة، باستملاء شيخنا المحدث الحافظ الزين أبي النَّعيم رضوان العقبي، وربَّما استملى في غيبته شيخنا العلامة المفنَّن المحقق أبو إسحاق إبراهيم بن خضر العثماني.

ثمَّ شرع في إملاء تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في «مختصر ابن الحاجب الأصلي»، حتى أكمله في يوم الثلاثاء سابع عشر رجب سنة ست وثلاثين وثمانمائة، وجاءت عدَّةُ مجالسه مائتين وثلاثين[2] مجلساً في مجلد.

ثم سافر عقبه صحبة الأشرف إلى آمد كما تقدم، فأملى بدمشق عند المرور بها مجلساً حافلاً بجامع بني أمية في يوم الثلاثاء سادس عشر شعبان من السَّنة، باستملاء برهان الدين العجلوني كما تقدم.

وأملى بحلب أيضاً سبعة[3] مجالس باستملاء العلاَّمة القاضي نور الدين

---

(١) في (ط): «الإملاء».

(٢) في (أ، ب): «مائتان وثلاثون»، والمثبت من (ط، ح).

(٣) في (ب): «ستة».

علي بن سالم المارديني، ابتدأ فيها يوم الثلاثاء خامس عشر رمضان مِنَ السَّنة، وختمها في يوم الثلاثاء ثاني عشر ذي القعدة منها، وأنشد فيها من نظم القاضي بدر الدين ابن جماعة:

ارْضَ مِـــنَ الله مـــا يُـــقَـــدِّره ... أراد مـنـكَ الـمُـقَـامَ أو رَحـلـكْ
وحـيـث مـا كـنـت ذا رفـاهـيـةٍ ... فاسكُن، فخيرُ البلاد ما حملكْ

ومن قوله مذيِّلاً على هذين البيتين:

وحسِّن الـخُـلـق واستقِمْ، ومتى ... أسـأت أحـسِـنْ ولا تُـطِـلْ أمَـلَـكْ
مـن يـتَّـق الله يـؤتـه فَـرَجـاً ... ومَـنْ عـصـاه ولا يـتـوبُ هَـلَـكْ

ثم رجع إلى وطنه وقد انقطع الإملاء بالقاهرة نصف سنةٍ، فشرع في إملاء تخريج أحاديث «الأذكار» لولي الله تعالى أبي زكريا النَّووي بالبيبرسية على عادته قبل سفره. وكان الابتداءُ في يوم الثلاثاء سابع صفر سنة سبع وثلاثين وثمانمائة، واستمر فيه حتَّى بلغت مجالسه ـ إلى يوم الثلاثاء خامس عشري ذي القعدة سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة ستمائة وستين مجلساً، وكان قد ابتدأ به الوَغْلُ قبلُ بيسير، فانقطع لأجله، واستمر حتَّى مات.

وكان المستملي لها الشيخ رضوان المذكور، ربما يغيبُ[1] أحياناً، فيستملي عِوَضَه العلاَّمة ابن خضر، إلاَّ أنَّ [المجلس الذي كان إملاؤه في خامس شعبان سنة خمس وأربعين قرأت بخط الشهاب ابن تمريّة أنَّه كان باستملاء إبراهيم البقاعي، والله أعلم، والأصحُّ][2] المجالس الأخيرة ـ وهي اثنا عشر مجلساً ـ كانت باستملاء الإمام المحدِّث شمس الدين ابن قمر، لكون كلِّ واحدٍ مِنَ المذكورين أولاً كان قد توفِّي، وسعى غيره في ذلك، فما أُجيب.

---

(١) في (ح): «وربما تغيَّب».

(٢) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب).

وكذا كان جميعُها بالبيبرسية، إلا بعضها ـ وهو مائة وأربعة عشر مجلساً ـ ابتداؤها يوم الثلاثاء رابع جمادى الآخرة سنة تسع وأربعين وثمانمائة، وانتهاؤها يوم الثلاثاء ثاني ربيع الثاني سنة اثنتين وخمسين، فبدارِ الحديث الكاملية.

فجملة ما أملى ـ رحمه الله ـ ألف مجلس ومائة وخمسون مجلساً، تزيد قليلاً أو تنقص قليلاً على ما تقدم، وقد بلغت عدَّة مجلدات «الأمالي» كلِّها في بعض النُّسخ عشر مجلدات يُمليها رضي الله عنه مِنْ حفظه مهذَّبة محرَّرة مُتقنة كثيرة الفوائد الحديثية، ويتحرَّى فيها العُلُوَّ، مستفتحاً مجلسه بقراءة سورة الأعلى، والصلاة على رسول الله ﷺ، والدُّعاء له وللحاضرين والأئمة الماضين.

قلت: وقد سُئل عن الحكمة[1] في خصوص سورة الأعلى دُون غيرها، فقال: قد تبعتُ في ذلك شيخنا العراقي، وفيها من المناسبة قوله: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ﴾، وقوله: ﴿فَذَكِّرْ﴾، وقوله: ﴿صُحُفِ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ﴾.

وكان في الأمالي[2] يُنشد كثيراً مِنْ نظمه. فممَّا أنشده قوله:

يا ربِّ ذكِّرني فقد قدَّرتني ... من يوم مبدأ إنشائي نسَّاءَ
وإذا خطوتُ إلى الخَطا فاغفرهُ لي ... كرماً فأنت خلقتني خطَّاءَ

ومِنْ ذلك قوله:

إنَّما الأعمالُ بالنِّيَّات في ... كلِّ أمرٍ أمكَنَتْ فرصته
فانوِ خيراً أو اعملِ الخيرَ فإن ... لم تُطِقْهُ أجزأت نيَّتُه

وأنشد في أواخر شعبان سنة تسع وأربعين وثمانمائة عند قطعه الإملاء لأجل دُخول رمضانَ على عادته:

يقول راجي إلٰه الخلق أحمد ... من أملى حديث نبيُّ الحقِّ متَّصلا

---

(١) في (أ): «الحكم».

(٢) في (ط): «الإملاء» وفي (ح): «الأمالي المطلقة».

تدنُو مِنَ الألف إن عُدَّت مجالسُه ... فالسُّدْسُ منها بلا قيدٍ لها حَصَلا
يتلوه تخريجُ أصل الفقه يتبعُها ... تخريجُ أذكارِ ربٍّ قد دنا وعلا
دنا برحمته للخلق يرزُقُهم ... كما علا عن سماتِ الحادثات عُلا[1]
في مدة نحو «كجّ» رحتُ أحسُبها ... ولي من العُمر في ذا اليوم قد كَملا
ستاً وسبعين عاماً قد مضت هملاً ... مِنْ سُرعة السَّير كالساعات يا خجلا
إذا رأيتُ الخَطايا أوبَقَتْ عملي ... في موقِفِ الحشر لولا أنَّ لي أملا
توحيدُ ربي يقيناً والرَّجاءُ له ... وخدمتي ولإكثاري الصَّلاة على
محمَّد في صباحي والمساءِ وفي ... خطِّي ونُطقي عساها تمحَقُ الزَّللا
فأقرَبُ الناس منه في قيامته ... مَنْ بالصَّلاةِ عليه كان مُشتغلا
يا ربِّ حقِّق رجائي والأولى سمعُوا ... منِّي جميعاً بعفوٍ منك قد شملا

وقد رؤي النبي ﷺ في مجلس الإملاء مراراً كما ذكره لي بعض مَنْ يُوثق بدينه وفضله[2]، ويكون المجلس غاصّاً بالأئمة والعلماء والفُضلاء مِنَ الطلبة، وهم في الغالب زيادة على مائة وخمسين نفساً.

وممَّن كتب عنه الإملاء ـ كما رأيته ـ الكمال المجذوب [أحد المعتقدين][3]، وافتتح كتابة المجلس بقوله ـ كما قرأته بخطه ـ: قال الشيخ الإمام العالم العلامة، شيخ الحديث، سيدنا وقدوتُنا المحدِّث عن

---

(١) قول ابن حجر رحمه الله: «دنا برحمته» وقوله: «علا عن سمات الحادثات» تأويل لصفات الله سبحانه وتعالى، وهذا خلاف عقيدة أهل السنة والجماعة من السلف الصالح، إذ صفات الله تعالى تُمَرُّ كما جاءت من غير تأويل ولا تعطيل ولا تشبيه ولا تمثيل.

(٢) من يوثق بدينه وفضله هذا، إما أن يكون واهماً أو قد لُبِّس عليه، فلم يؤثر عن أهل الدين والفضل أنهم رأوا رسول الله ﷺ بعد وفاته، ولو أُثر عن أحد منهم، لكان أولى الناس برؤيته وأحقهم صحابته رضوان الله عليهم، والعجب من المصنف كيف يورد هذا ويعتقده. أم أن غلوّه في حبّ شيخه دفعه إلى ذلك؟!.

(٣) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب) وزيد في هامش (ح) بخط المصنف.

رسول الله ﷺ، الشيخ شهاب الدين ابن حجر، نفعنا الله ببركته وبركة علومه في الدُّنيا والآخرة. انتهى.

وكان في آخر عمره ـ حين كثر في مجلسه حضور مَنْ لا يُحسِن ولا يَضْبطُ ـ شديد الحرص على أن يجعل في كلِّ جهة بعض نُبَهاء جماعته ليختبر كتابتهم[1]، ويلاحظهم فيما يقع لهم مِنْ تحريف ونحوه، فما تيسَّر له ذلك، ويقع فيه مِنَ الأبحاث والفوائد المهمَّة، والنكت النَّفيسة ما يفوقُ الوصفَ، وعليه مِنَ الوقار والهيبة والخَفَر والجلالة ما لا أراه في غيره من مجالس العُلماء.

والذي أعتقده: أن به كان يدفعُ الله عَنْ هذه الأمة كثيراً مِنَ البلاء والآفات، فيا سعدَ مَنْ كان مِنْ ملازميه، ويا ندامة مَنْ هو قاليه. ولعمري، إنَّ انقطاعه كان افتتاحاً للأنكاد، ومنعاً من المسرَّات لخيار العباد، ومقدمة الوباء، وارتفاع أسعارِ الأقوات، وتذكُّراً لقوله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِ﴾ [البقرة: ١٥٥]، لأن[2] فُشُوَّ الموت بالطاعون قد أعقبه، وكذا غلوُّ الأسعار الذي كان توقَّفُ النيل في سنة أربع وخمسين وثمانمائة قد أوجبه، حتَّى صار الغنيُّ فقيراً، والفقير لِمَا حَلَّ به كسيراً، وخرج الناس إلى الصَّحراء أفواجاً، وأكثروا[3] التجاءً لخالقهم وارتجاجاً، إلى أن عمَّ فضلُ الله الخلائقَ عندما التجؤوا إليه، وقطعوا دونه العلائق، فالله يحسن عزاء المسلمين في هذه النَّازلة، ويَمُنُّ على صاحب الترجمة بالرَّحمة المتواصلة، بمنه وكرمه.

قلت: ولمَّا انقطع الإملاء بالدِّيار المصرية، يسَّر الله ـ ولله الحمد ـ بإملاء تسعة وخمسين مجلساً، تقيَّدت[4] فيها بالأزمنة والوقائع، ووقع السَّفر إلى مكة المشرفة، فأمليتُ بها في الكلام على «حديث تنزُّل الرحمات على

---

(١) في (أ): «كفايتهم»، وفي (ط): «كاتبهم».
(٢) «لأن» ساقطة من (أ).
(٣) في (أ): «وأكثر».
(٤) في (أ): «تعددت» تحريف.

مكة»، إجابة لملتمس ذلك أربعة مجالس، ووصلتُ إلى القاهرة، فحصل الشروع في إكمال تخريج «الأذكار» [وزادت عدَّة مجالس ما أمليتُه منه إلى حين كتابتي هذه الأحرف في أثناء سنة سبع وسبعين على المائتين، ثم انتهت إلى أزيدَ مِنْ ثلاثمائة في أواخر سنة تسع وسبعين][1] يسَّر الله إكمالها.

[وكان المشير عليَّ بذلك شيخُنا العلاَّمة المفنَّن التَّقيُّ الشُّمُنِّي، واعتذرت له بفقد المُقبلين على هذا الشأن، فلم يعذُرني، بل صرَّح بقوله: كنّا نحضر عند صاحب الترجمة مع الوالد في عددٍ يسير جداً، دون عشرة أنفُس، وربما لم نَزِدْ على ثلاثة، ثم فتح الله بما فتح كما تقدَّم][2].

ومن رام التفضيل بين مجالسه ومجالس شيخه[3]، فلينظرهما، فالذي عندي ـ مع اعتقادي جلالة شيخه علماً وعملاً وإتقاناً ـ أنها أمتن وأتقن، وكان يتَّفق له فيها نظيرُ ما حكاه الشيخ ولي الدين عن والده: أنه ربما لا يشتغل بتخريجها إلا ليلة الثلاثاء، ولا تكمُل إلا صبيحة يوم الثلاثاء، فيكون زمن اشتغاله بحفظها[4] لحظة لطيفة مِنْ أول النَّهار قبل الإملاء، وما هذا إلا إعانةٌ مِنَ الله عز وجل، وتأييدٌ لهما.

قلت: ولم يكن حفظُه كما أسلفتُه مِنَ ابتداءِ أمره إلى انتهائه في الأمالي والخطب وغيرهما كالأشعار، إلا تأمُّلاً، فرحمه الله وإيانا.

ولقد سألته قُبيل وفاته بيسير: أَبَلَغَتْ عدَّةُ مجالس الإملاء للمتقدمين هذا العدد؟ فقال: وأكثر مِنْ ذلك، لكن لم أتحقَّق هل كان ذلك حفظاً أو من كتاب.

وقد قال الشيخ ولي الدين في ترجمة والده: وما تيسَّر لأحدٍ هذا العدد من الإملاء ـ وهو أربعمائة مجلس وستة عشر مجلساً ـ بعد الحافظ

---

(١)(٢) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب) وأضافها المصنف بخطه في هامش (ح).

(٣) في (ط): «مشايخه».

(٤) «بحفظها» ساقطة من (أ).

ابن عساكر سوى والدي. و«أماليه» أكثر فائدة من «أمالي ابن عساكر»، لكون أكثرها مستخرجات على ما هو محتاج إلى الاستخراج عليه.

قال: ولقد عجبت من الحافظ السِّلفي في قلَّة أماليه، وكذلك مَنْ بعده إلى زمن الوالد، وهذا أمرٌ ذُخرٌ له.

قلت: وكل هذا نافع في ترجمة صاحب الترجمة، لا سيما وقد زادت مجالسه على الألف، مع كونها[1] أتقن وأمتن، ذلك فضل الله يُؤتيه مَنْ يشاء.

واتَّفقت نكتةٌ لطيفة، لكنني ما حضرتُها، وهي أن القاضي علم الدين صالح البلقيني سعى مجتهداً في عزل صاحب الترجمة واستقراره، فما أُجيب، بل ألبسوا صاحبَ الترجمة خُلعة الاستمرار، فوقع أنه وقع في إملائه تلك الجمعة حديثٌ مِنْ طريق صالح مولى التوأمة، فقال بصوتٍ مرتفع: وصالح ضعيف!.

[وظائفه]

وأما الوظائف، ولم يتفق له رحمه الله أنه تنزَّل طالباً ولا صوفيّاً في مدرسة ولا غيرها، حتَّى الخشابية، فإنَّه ـ وإن نزل فيها بعد موت والده ـ فلم يقبض مِنْ معلومها شيئاً، كما قرأته بخطِّ بعض أصحابه.

وبلغني مما يؤيد ذلك أنَّ القاضي علم الدين قال للمباشر: ارفع من الاستيْمار اسم رجلين: أحدهما لا يحضر ولا يُطالب، والآخر لا يحضر ويطالب. وحكى ذلك لصاحب الترجمة، فقال: أما الأول فهو أنا، فمن الثاني؟ فقيل: السفطي.

[وظيفة التفسير:]

لكنه ولي عدَّة تداريس في علوم، أولاها بالتَّقديم: التفسير. كان قد

---

(١) في (ب): «وظناً أنها».

استقرَّ في تدريس التفسير بالمدرسة الحسنيَّة بالرملة في مستهل سنة تسع وعشرين وثمانمائة، مِنْ أجل أنَّه اطَّلع على كتاب وقْفِها، فوجد فيه مدرساً للتفسير وآخر للحديث، ولم يجد بهما أحداً، بل كانا شاغِرَيْن مِنْ عهد الواقف. فعندما عَلِمَ ذلك، التمس مِنَ النَّاظرين عليهما تَقريرَه في التَّفسير، وتقرير ولده في الحديث، وأن يأذنا لولده في الاستنابة، ففَوَّضا إليهما ذلك، وأظهرا الندم على شغور الدَّرسين مِنْ حين الواقف وإلى زمنهما.

وباشر شيخنا كلا الوظيفتين: الأولى بطريق الأصالة، والأخرى نيابة عن ولده، إلى أن رغب عَنِ التَّفسير لأحد جماعته العلامة زين الدين السَّندبيسي، ثمَّ رغب عنه في حياة شيخنا للشهاب ابن صالح ومات، فأخذه عِوَضَهُ الشَّيخ عضد الدين الصِّيرامي الحنفي، ثم رغب عنه لبعض فُضلاء المالكية.

وولي أيضاً تدريس التفسير بالقبَّة المنصورية. رغب له عنه الشيخ شمس الدين البرماوي بمالٍ عوضه له النجم ابن حجّي تبرُّعاً عَنْ صاحب الترجمة، وهو مائة دينار، وذلك في سفر البرماوي لدمشق صُحبة النَّجم المذكور في....[1]، واستمرَّ بيد شيخنا حتَّى مات، وصار بعد إلى أبي الفضل البجائي المغربي، ثمَّ رغب عنه حين أراد مفارقة مصر ـ ولله الحمد ـ للعلاَّمة المحقق سيف الدين الحنفي نفع الله به. [وبعده استقرَّ فيه النجم ابن حجّي حفيد المشار إليه أولاً، فما هاب صنيع جدّه رحمهما الله][2].

والعلم ـ لا سيما تفسير كتاب الله، والخوض في مناسبات آية ـ دينٌ، فانظر عَن مَنْ تأخذ دينك، وأسألُ الله التوفيق والسَّلامة.

[وظيفة الوعظ:]

ويلتحق بالتفسير: وظيفة الوعظ بجامع الظَّاهر بالحسينية، تلقَّاها عن

---

(١) بياض في الأصول.

(٢) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب، ط).

الشيخ نور الدين الرَّشيدي بحكم وفاته، وهو تلقَّاها عَنِ الكمال الدَّميري.

وهذه الوظيفة كان شيخُنا العلامة النَّحوي شهابُ الدين الحناوي يحكي أنَّها كانت باسم الشيخ بدر الدين الطَّنْبِدائي، وكان يُباشرُها بنفسه، حتَّى صار عوامُّ تلك الناحية من تُرك وغيرهم يعرفون كثيراً مِنَ العربية ونحوها. انتهى.

[ولعلَّه كان يُباشرها نيابةً عَنْ غيره، فإنَّها كانت مع الشيخ تقي الدِّين السُّبكي، ثم ابنه أبي حامد أحمد، ثم أخذها بعد موته الكمالُ الدَّميري][1].

وأمَّا شيخُنا صاحب الترجمة، فإنَّه استخلف فيها الشيخ شهاب الدين الطنتدائي، وكان القارىء للميعاد بين يديه أبو العباس بن الضِّياء الحنبلي، فلمَّا مات الشِّهاب الطنتدائي، صار أبو العباس المذكور يسُدُّ الوظيفة ـ فيما بلغني ـ بالقراءة، ثمَّ بأَخَرَةَ برهان الدين البقاعي، ومات شيخنا بعد ذلك، فاستقرَّ في الوظيفة القاضي وليُّ الدِّين الأسيوطي، واستناب فيها الشيخ زكريا، فباشرها مدَّةً، ثم اغتصبها البقاعيُّ مِنْ صاحبها، وزعم أنَّها وظيفتُه، واستعان في ذلك بمخدومه بردبك أيَّام أستاذه الأشرف إينال، فسكت الوليُّ، واستمرَّ البقاعي يُباشرُ ذلك حتَّى الآن، وأخذ حينئذٍ في عمل المناسبات، [التي شرحت شأنها في غير هذا المحلّ][2]، ولله عاقبة الأمور.

[ثمَّ رام بعد مدَّة في سنة سبع وسبعين الاستيلاء على حانوت مضاف لجهة[3] العاشورية، يشهد بذلك أشياء، مِنْ جملتها: وضع اليد وأجايز قديمة مِنْ زمن الشَّمس بن الديري، وهلمَّ جرًّا. وزعم أنَّها مِنَ الموقوف على هذا الميعاد، ولم يُبْدِ مستنداً معتمداً في دفع ما يشهد للعاشورية، وصمَّم في ذلك على جاري عوائده، فكفَّه قاضي الحنفيّة الآن [شمس الدين الأمشاطي][4]، وامتنع مِنَ الإذعان لذلك، والانجرار معه فيه، جوزي خيراً،

---

(١) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب).

(٢) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب).

(٣) «لجهة» ساقطة من (أ).

(٤) هذه العبارة ساقطة من (ط).

وآل أمره إلى أن توسَّل[1] عند قاضي الشافعية حتَّى زاد له المعلوم، وصار في كلّ شهر ستمائة، مع كونه لا نظرَ له في هذا الميعاد بخصوصه، وكون الحساب القديم - بل وغيره - إنما يشهد بمائة خاصَّة. ونازعه شاهدُ الوقف - وهو كمال الدين بن الضِّياء - ولم يُذْعِنْ له في ذلك، مع توسُّل البقاعي عنده بالقاضي الحنبلي، ولم يُفِدْ، فنزل عن الوظيفة المذكورة لنجم الدِّين بن عرب، وعيَّن أن معلومها ستمائة، فلا قوَّة إلاَّ بالله. هذا كلُّه وهو يزعم أنَّه لم يُزاحم أحداً في وظيفة. نسأل الله تعالى أن يُعيذنا مِنْ شرور أنفسنا][2].

[وظيفة الحديث:]

ويليها الحديث، وكان قد وليَ تدريس الحديث بالشيخونية في شوال سنة ثمان وثمانمائة عِوَضاً عن شمس الدين محمد بن علي بن معبد المدني المالكي بحكم نزوله له عنها، وأملى بها نحواً مِنْ مائة مجلس كما تقدَّم، وهي أول مكان وَلِيَ فيه تدريس الحديث.

ثم ولي تدريس الحديث بقبة الخانقاه البيبرسية بعد نور الدين علي بن عبد الرحمن بن محمد بن أحمد الربعي الرشيدي - [المشار إليه قريباً][3] بحكم وفاته في سنة ثلاث عشرة وثمانمائة بعد ولايته مشيخة الصوفية ونظرها بيسير، وكان الرشيدي أيضاً تلقَّاه عن الشيخ كمال الدين الدَّميري، فأقام فيه خمس سنين وثلاثة أشهر ومات، فتلقَّاه شيخُنا، وناب عنه فيه البرهان بن خضر، ثم بعد موته الشمس بن حسَّان، وصار له بحكم وفاته، فلمَّا مات ابن حسَّان، استقرَّ فيه الشيخ قاسم الحنفي، ثم رغب عنه بمائة دينار لسِبْطِ صاحب الترجمة.

ثم ولي تدريس الحديث بالمدرسة الجمالية المستجدَّة أوَّل ما فُتحت،

---

(١) في (ط): «يسأل».

(٢) من قوله: «ثم رام بعد مدة» إلى هنا لم يرد في (ب) وقد ورد في هامش (ح) بخط المصنف.

(٣) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب).

ولاَّه ذلك واقفها في رجب سنة إحدى عشرة وثمانمائة، وعمل فيها مجلساً بحضرة الواقف والأكابر، تكلَّم فيه على حديث «مَنْ بنى لله مسجداً»، وقال: عندي من طرقه[1]، وعيَّن عدداً، فقال له القِمَني ـ وكان حاضراً ـ: قل ما شئت، فلا ينازعُك فيه أحد، يشير إلى انفراد صاحب الترجمة بذلك، مع أنه لمَّا استشعر إرادة شيءٍ بمقالته، قال له: أحضِر محبرةً، واكتب كل ما أقول، يظهر لك صحَّته بعد ذلك، وما أظن القِمَني أراد إلا الأول.

وبلغني أن القِمَني عارضه في أثناء الكلام، فقال له شيخُنا: صه، فقال له القمني: مه!

وامتدح شيخُنا واقفَ المدرسة شكراً له على توليته ذلك بقصيدة أولها:

يا سيِّدَ الأُمراء يا كنزَ الورى ... وعزيزَ مصر ومَنْ به فخرت حلبْ
العبد قد وافى ليشكُر أنعماً ... وقعت له مِنْ جودكم وفق الطَّلبْ
ومهنئاً بالشَّهر بل يهنأ بكم ... شهرٌ ودهرٌ كلُّه بكم رجبْ
صُبَّت على النَّاس المكارمُ منكم ... ديماً فلا يختصُّ شهرٌ بالأصبْ

وكان من جملة الطلبة عنده فيه العلامة كمال الدين محمد بن محمد بن حسن الشُّمُنِّي، فلمَّا ولي صاحب الترجمة درس الفقه بالشَّيخونية، وتشاغل به عن درس الجمالية، وكان أمثل جماعته بالجمالية الكمال المذكور، وليس بيده تدريسٌ، عرض عليه صاحبُ الترجمة مع بعض أصحابه أن يرغب له عنه بخمسين ناصريَّاً، يدفع له ما يكونُ معه مِنْ ذلك إن كان، ويستنسخُه بالباقي. هذا بعد أن قيل: إنه أُعطيَ فيها مائةَ ناصريٍّ، فأجاب ودفع له نحو عشرين ناصرياً، وأشهد بالباقي، وذلك في سنة تسع عشرة وثمانمائة، فاتفق أنَّ الكمال مات عن قُربٍ، وخرجت الوظيفةُ عَنْ ولده، ـ وهو شيخنا المحقِّقُ تقيُّ الدين أحمد الشُّمُنِّي، وكان إذ ذاك

(١) في (ط): «طريقه».

صغيراً ـ للعلاَّمة المفوَّه عز الدين القدسي، فقام شيخُنا صاحبُ الترجمة حتى استعاد الوظيفة للولد المعيَّن، وباشرها عنه، ثم آل الأمرُ فيها إلى أن أخذ للشيخ تقي الدين مِنَ العزِّ القدر الذي كان دفعه والدُه إليه، وآثره هو بما كان تأخَّر، ورجعت الوظيفة للعزِّ. هذا ما حكاه لي شيخُنا التقي المذكور، وكتبتُه دفعاً لمن يتكلَّم بالهوى، وإظهاراً لمقاصد شيخنا الجميلة.

واستقرَّ فيها بعد القُدسيِّ القاضي نور الدين بن سالم، ثم الشيخ شمس الدين النَّواجي، وحضرت معه إجلاسه فيها، ومات فحُفظت لولده، واستنيب عنه فيها. [ثم صارت بعد وفاته للشمس بن قاسم، ثمَّ رغب عنها لداود الأزهري المالكي][1].

ثم ولي تدريس الحديث بالجامع الطُّولوني عِوَضاً عن التقيِّ علي حفيده ابن[2] العراقي بحكم وفاته سنة ثلاث وثلاثين، وكان كتب له تفويضاً به بعد وفاة جدِّه في ذي القعدة سنة ست وعشرين وثمانمائة، واستمرَّ بيده حتى مات، فاستقر فيه العلاءُ القلقشنديُّ، ورغب في مرض موته عنه لولده وأخيه، فلمَّا مات أخوه، استقلَّ الابن بذلك.

ودرَّس للمحدثين نيابةً عن ولده ـ كما تقدَّم ـ بمدرسة حسن في سنة تسع وعشرين، ثمَّ استنزل ولده عنها لتلميذه العلامة نور الدين بن سالم، ثم رغِبَ عنها ابنُ سالم في حياة شيخنا للنَّواجي، ثم بعد وفاته حُفِظَت لولده، [فلما مات أخذها عبد البر بن الشحنة][3].

وولي أيضاً تدريس الحديث بالقبة المنصورية عن [صدر الدين أحمد بن جمال الدين محمود بن العجمي][4]، ثم رغب عنها للعلامة الفقيه

---

(١) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب).

(٢) «ابن» ساقطة من (ب).

(٣) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب).

(٤) ما بين حاصرتين بياض في (ب).

البدر بن الأمانة، وذلك حين رغب عن درس الفقه بالشَّيخونية كما سيأتي، وقال النَّاسُ: لو أُعطي ابنُ الأمانة الفقه، والآخرُ الحديث، لكان أولى، فقال: إنَّما أردت أعرِّف مقام الرَّجلين فيما لا يُظَنُّ بهما معرفته، ليشتهر أمرُهما بذلك كما اشتهر بغيره.

فلما مات البدر، استقر فيه أولادُه، ثم رغبُوا عنه بعد دهرٍ لسبط صاحب الترجمة.

[وقد قال صاحب التَّرجمة في جمادى الأخرى من سنة إحدى وثمانين[1]: عُقِدَ مجلس بسبب عزِّ الدين الرازي حين وَلِيَ تدريس الحديث بالمنصورية، فقام في ذلك البرهانُ الأبناسي والزَّينُ العراقي وغيرهما، وقالوا إنَّ هذا لا يعرف شيئاً مِنَ الحديث، وأعطوْه جزءاً مِنْ «صحيح البخاري» ليقرأ فيه بالحاضر، فافتُضِحَ حين قرأ، لكونه صحَّف الواضحات، وآل الأمرُ إلى أن أخذ التدريس جمالُ الدين محمود بن العجمي المحتسبُ لنفسه، وصار يستحضرُ بعض المحدِّثين إلى منزله، ويقرأ عليه الحديث، بل وجماعة من المنتفعين، كالآمدي والدِّجوي، واستمرَّ بيده حتى مات، فاستقرَّ فيه ولدُه صدر الدين أحمد بعده، إلى أن صار إلى شيخنا صاحب الترجمة][2].

ثم ولي مشيخةَ الحديث بالمدرسة التي استجدَّها الزَّيني الاستادار، بعد الفراغ مِنْ عمارتها بمدَّة، بالتماس الواقف وغيره مِنْ حاشيته لذلك مِنْ شيخنا، قصداً لحصول التجمُّل به، وسألوه تعيين جماعةٍ مِنْ طلبته، فعيَّن سبطه والبقاعي وكاتبه[3] وغيرهم، وكنَّا نحضر معه ويقرأ عليه الشيخُ شهابُ الدِّين بن أسد شيخ القراء، وربما جلس الواقفُ قريباً للسماع. وكان رحمه الله يؤثر بمعلومه فيها[4]، ولم يقرر صاحبها فيه[5] بعد موته أحداً،

---

(١) في (أ): «إحدى وثمانين وثمانمائة»، خطأ. والخبر في حوادث سنة إحدى وثمانين وسبعمائة من «إنباء الغمر» ١/ ٣٠٦ ـ ٣٠٧.

(٢) من قوله: «وقد قال صاحب الترجمة» إلى هنا لم يرد في (ب).

(٣) أي السخاوي صاحب هذا الكتاب.

(٤) في (ب): «يؤثر بمعلومها».

(٥) في (أ): «فيها».

وقال: إنما فعلت ذلك لأتشرَّفَ به، وكان التفويضُ له بذلك في رجب سنة إحدى وخمسين وثمانمائة قبل موته بيسير.

وولي مشيخةَ إسماع الحديث بالمدرسة المحمودية، ويقال: إنه استقرَّ فيها بعد وفاة البدر أحمد بن عمر[1] بن محمد الطَّنبذي، وكانت وفاته في ربيع الأول سنة تسع وثمانمائة، وكذا كان مفوضاً لشيخنا قراءة الحديث بها، فكان يستخلف فيها من اختار مِنْ طلبته. ولمَّا مات استقرَّ فيها الشهابُ بن العطَّار الآتي ذكره في أسماء الطلبة.

ثم وُجِد في كتاب الوقف ما يدلُّ على أنَّ الواقف شرط كونهما لرجلين، فاستمرَّ الشهاب في الإسماع، واستقرَّ البدر محمد بن الجمال يوسف الدَّميري في القراءة، وحصل بينهما نزاعٌ، فلمَّا مات الشِّهاب، استقرَّ في الإسماع أمير حاج الملقَّب صلاح الدين ربيب قاضي القضاة علم الدين البلقيني [الذي ولي القضاء بعد أشهر، ثم رغب عنها لعبد القادر بن النقيب][2]، فلله الأمر.

وولي أيضاً مشيخة دار الحديث الأشرفية بدمشق بعد شُغورها مِنْ بعد موت الجمال بن الشرائحي مدَّةً طويلة، فلما دخل الشام في سنة ست وثلاثين، أعطاها للحافظ العلامة شمس الدين محمد بن أبي بكر عبد الله بن محمد بن أحمد القيسي، الشهير بابن ناصر الدين، وحضر فيها معه، واستمرت مع ابن ناصر الدين حتى مات، فاستقرَّ فيها العلامة علاء الدين علي[3] بن عثمان بن عمر بن الصَّيرفي، ومات في سنة أربع وأربعين، فاجتمع صاحب الترجمة بالبهاء بن حجي حين قدومه القاهرة، وأعلمه بأنَّ الوظيفة له، وإنَّما كان استناب فيها ابن ناصر الدين، وأنه الآن يُعرِضُ عنها للشيخ قطب الدين الخيضري، لكونه أمثلَ أهل الفنِّ هناك، فأجاب واستقرَّ

---

(١) في (أ): «محمد»، وكذا في إنباء الغمر ٥/ ٢١، وفي الضوء اللامع ٢/ ٥٦، «عمر» كما هنا. وقال المصنف فيه، والصواب أحمد بن محمد بن عمر.

(٢) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب).

(٣) في (أ): «علاء الدين بن علي»، خطأ، وانظر الضوء اللامع ٥/ ٢٥٩.

المشار إليه فيها، وبقيت معه[1] أيّده الله حتى الآن.

[وقرأت بخطّ بعض فُضلاء الشاميّين أن المستقرَّ فيها بعد العلاء بن الصَّيرفي ولده سراج الدين، فانتزعها القطبُ منه، ويشبه أن يكون ذلك بعناية مخدومه البهاء بن حجّي، ثم التمس مِنْ صاحب الترجمة أن يفعل ما تقدَّم، فتقوى حُجَّة البهاء على الشَّاميّين، وإلاّ فهُم كانوا يستصغرونه عن ذلك][2].

[وظيفة الفقه:]

ويليها الفقه. وكان قد ولي تدريس الفقه بالشَّيخونية في سنة إحدى عشرة وثمانمائة، رغب له عنه الإمام نور الدين علي بن سيف[3] الأبياري، بعد أن استقرَّ فيها، ودرس بها يوماً واحداً، ورغب عنها لصاحب الترجمة، فدرس فيها إلى. . . .[4]، رغب عنه للقاضي شهاب الدين الأموي، عرف بابن المحمّرة.

[ثم وليه الونائي، ثم القاياتي، ثم العلاء القلقشندي، ثم السِّراج الورودي، ثم التقي القلقشندي، ثم البدر بن القطَّان، ثم الشهاب الأبشيهي. أولُ مَنْ وليه البهاءُ أبو حامد بن تقي الدين السُّبكي، ثم بعد موته استقرَّ فيه الشيخ ضياء الدين][2].

وولي تدريس الفقه بالشَّريفية الفخرية التي بحارة الجَوْدَرِيَّة، وهي الآن مع الشيخ شمس الدين اليامي، سنة ثمان وثمانمائة، كما ذكره هو في ترجمة أحمد بن يوسف مِنْ «معجمه»، عوضاً عَنِ الشَّيخ زين الدين حرمي عم البهاء بن حرمي وأخيه البدر، ثم رغب عنها للشيخ نور الدين علي القِمَني، ثم أخذها عنه الشهاب اليامي والد المذكور.

---

(١) في (ب): «مع قطب الدين الخيضري».
(٢) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب).
(٣) في (ب): «يوسف»، تحريف. وانظر الضوء اللامع ٥/ ٢٣٠.
(٤) بياض في الأصول.

وكذا ولي تدريس الفقه بالكهاريَّة، ورغب عنه للبدر بن الأمانة أيضاً.

[وأظن شيخنا تلقَّاه عن النُّور الرشيدي، وهو عن الكمال الدَّميري، فإن الكمال تلقَّاه بعد موت شيخه البهاء أبي حامد أحمد بن السُّبكي، وهو عن أبيه التَّقي][1].

وولي تدريس الفقه بالمؤيدية أول ما فُتحت في ثالث جمادى الأولى سنة اثنتين وعشرين وثمانمائة، فلمَّا استقرَّ في القضاء، أنهى الشيخ شمس الدين البرماوي إلى السُّلطان أنَّ شرط المؤيد أن لا يكون المدرس بمدرسته قاضياً، وأعانه قوم آخرون، فانتزع التدريس المذكور مِنْ صاحب الترجمة، ودرس فيه يسيراً، حتى أظهر كتاب الوقف، وليس فيه ذكر للشرط المذكور، فأُعيدَ لوظيفته، وعُوِّضَ البرماوي بأن ينوبَ عن عليٍّ حفيد العراقي في جهاته بثلث المعلوم، فباشر ذلك.

ولما أُعيد التدريسُ لشيخنا، أنشد الشمس محمد بن علي الهيثمي[2] قوله التالي لبيت ما أحببتُ ذكره من أجل البرماوي لجلالته وعلمه:

وأعاد أشرف عالمٍ سلطانُنا ... فادعوا بنا للأشرفِ السُّلطان

واستمرَّ بيده حتَّى مات، فقرَّر فيه أحد جماعته العلامة جلال الدين المحلي، وصار للشيخ شمس الدين بن المرخِّم.

واستقر في تدريس الفقه بالخرُّوبية البدرية بمصر، رغب له عنه المحب محمد بن علي بن أحمد البكري، عُرف بابن أبي الحسن، في ثامن عشر رمضان سنة إحدى وثلاثين وثمانمائة بعد نحو شهرين[3] مِنَ استقراره فيه، فإنَّ المحبَّ استقرَّ فيه برغبة الشيخ عبد السلام بن داود القدسي في خامس عشر رجب من السنة.

---

(١) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب).

(٢) في (ب، ط): «وأنشد بعضهم».

(٣) «شهرين» ساقطة من (أ).

[ثم أعاده شيخُنا للمحبّ، واستمرَّ معه حتى مات، فاستقرَّ فيه شيخنا البرهان بن خضر، ثم البهاء بن القطّان، ثم زين العابدين بن الشرف المناوي، وهو الآن مع البدري بن القطان، ثم انتقل لغيره][1].

ثم تدريس الفقه بالصَّالحية، عِوَضاً عَنْ حفيد الشيخ ولي الدين العراقي في سنة ثلاث وثلاثين.

ثم صار بعد ذلك مضافاً لوظيفة القضاء، لكنه لمَّا انفصل عن القضاء آخر مرَّة، انتزع له تدريسها تطييباً لخاطره، ولبس خُلعةً لذلك، على ما حكاه لي صاحبنا الشيخ جلال الدين بن الأمانة. قال: وكنت في الصَّالحية حين مجيئه، فقمت ومشيت في خدمته، وجلست مع الجماعة، فقرؤوا شيئاً مِنَ القرآن، ودعا الشهاب بن يعقوب، وعندما وصل إلى الدعاء له، أشار له إشارة يتعجب مَنْ فَهِمَ المقصودَ منها؛ لكن دل آخر الأمرِ عليها، وأنه أمره بالدُّعاء للسُّلطان أولاً.

وبلغ قاضي الحنابلة البدرَ البغدادي مجيءُ شيخنا، فبادر لتهنئته، واستصحب معه حلوى في مجامع، فجلس بحافة الإيوان[2]، وأمر بالحلوى، فوُضعت بين يدي شيخنا، ففرَّقها على الحاضرين، وانتهى المجلس، فقام فسلم عليه الحنبلي، فلم يُقبِل عليه شيخنا بكلِّيَّته، ولا تحدَّث معه، بل استمرَّ الحنبليُّ ماشياً بين يديه بعيداً منه وهو في غاية ما يكون مِنَ التأثير لذلك، حتى قال الحاكي: إنه رأى وجهه وقد زاد تغيُّره فلمَّا وصلا لمحل ركوب شيخنا سلَّم عليه الحنبليُّ ليفارقه، فقال له شيخُنا: بل نتوجه معكم إلى المنزل، ودخل معه إلى المدرسة الأخرى محلّ سكنه، ففي الحال تهلَّل وجهه سروراً، رحمهما الله.

ثم تدريس الفقه بالمدرسة الصلاحية المجاورة للإمام الشافعي ونظرها تلقاهما عن العلامة العلاء أبي الفتوح القلقشندي بحكم انفصاله عنها، وذلك في يوم الإثنين ثاني عشري[3] رجب سنة ست وأربعين وثمانمائة، وكان

---

(١) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب).
(٢) في (ط): «الأبواب»، تحريف.
(٣) في (أ): «عشر».

العلاءُ تلقَّاها بمساعدة الأمير تغري بردي الدوادار عن[1] الشيخ نور الدين التّلواني بحكم وفاته، فباشرها شيخنا، وتألَّم العلاءُ لذلك.

وحضرنا السَّماعَ هناك في مجمع حافل ـ منهم الناصري ابن الظاهر جقمق ـ لقراءة «مناقب الشافعي» رضي الله عنه تصنيف صاحب الترجمة بالقبَّة المجاورة للمدرسة المذكورة عند رأس قبر الإمام المطَّلبي رضي الله عنه في يوم واحد ثامن جمادى الآخرة سنة سبع وأربعين وثمانمائة، بقراءة أخي المعزول، صاحبنا الشيخ تقي الدين القلقشندي، وكان يوماً مشهوداً.

وممَّن حضر معه الدَّرس أول يوم محقق العصر القاياتي، والكمال بن البارزي وخلق، تكلَّم فيه على أوَّل خطبة «الرسالة»، وساق نسبَ الإمام الشافعي، وذكر مَنْ في أجداده، وكذا مَنْ يلتقي بهم مِنَ الصَّحابة، ممّا لا يشاركه في معرفته غيره مِنَ الموجودين، كما بيَّنه في المناقب.

ثم إنَّ العلامة الونائي لما رجع من الشَّام منفصلاً عن قضائها، سعى في تدريسها، لكونها كانت وظيفة صهره التّلواني. قال شيخنا: فتركتُه له اختياراً، وذلك في صفر[2] سنة ثمان وأربعين، فباشرها سنة ونيِّفاً ثم ضعُف، فامتد[3] ضعفُه نحو الشهرين، ومات في صفر سنة تسع وأربعين وثمانمائة، واستقر بعده القاياتي إلى أن مات، فاستقر بعده الشيخُ ولي الدين السفطي، ثم استقرَّ بعده فقيهُ الشَّافعية المناوي، ثم الحمصي، ثم المناوي إلى الآن، بورك في حياته.

فدروسه ممتعة محقَّقة، كثيرة الفوائد والفروع المنقَّحة والقواعد المحرَّرة، تقرُّ العيونُ بمشاهدتها، وتثلج الصدورُ بفهم واضحاتها ومشكلاتها، لا كمن جلس نائياً في بعض الدُّروس المعيَّنة للفقه، فتكلَّم فيها بما قال كثيرٌ مِنَ الأئمة: إنه لا يليق بمثله الخوضُ فيه. وقال بعض

---

(١) في (ب): «عوضاً عن».

(٢) في (ب): «المحرم».

(٣) في (أ): «واستمر» وفي (ح): «وامتد».

المعتبرين: ليس هذا موضوع هذا الدرس، فأخذ في المجلس الآخر يتكلَّم في مادة لُغوية، فقيل: هذا كلُّه هروبٌ مِنَ المقصود، هذا مع سؤاله أن يُلقَّب شيخ الإسلام، ودعواه أنه قيِّم العصريين بكلام الملك العلاَّم. نسأل الله السَّلامة والتوفيق.

[ثم استقرَّ بعد المناوي فيه ولده، ثم الكمال إمام الكاملية، ثم التقي الحصني ثم الزين زكريا][1].

وهذه المدرسة ـ أعني الصَّلاحية ـ قد ذكر الشمس محمد بن إبراهيم بن أبي بكر الجزري في حوادث سنةً إحدى وثمانين وستمائة ما ملخَّصه: استقر القاضي برهان الدِّين الخضر[2] السَّخاوي في تدريس الشافعي، والنظر عليه بالقرافة الصُّغرى، وقف صلاح الدين بما يشهد به كتاب الوقف، وهو في كل شهر أربعون ديناراً مقابلة على التدريس، وعشرة دنانير على النظر، وفي كل يوم ستون رطلاً مِنَ الخبز، ومن الماء الحلو راويتان. وكانت هذه المدرسة منذ ثلاثين سنة وأكثر خالية مِنْ مدرّس، مع ملازمة الفقهاء والمعيدين للاشتغال بها. انتهى

[وظيفة الإفتاء:]

ومما يلتحق بذلك: الإفتاء، وكان قد ولِيَ إفتاء دار العدل في سنة إحدى عشرة وثمانمائة، واتفق في بعض الأيام التي كان يحضر فيها لمباشرة وظيفته ـ وهو يوم الإثنين مستهل شعبان سنة خمس عشرة وثمانمائة ـ المبايعة لشيخ، فلُقِّب المؤيد، واختلفوا بم يُكنى؟ فقال صاحب الترجمة: الذي يوافق التَّأييدَ هو النَّصرُ، فاتفقوا على تكنيته أبا النصر، وافترق المجلسُ على ذلك، واستمرت هذه الوظيفة معه حتى مات، فاستقرَّ فيها تلميذُه وصهرُه العلامة البدر بن القطان، بل العلامة محيي الدين الطُّوخي، على ما تحرَّر الأمر فيه.

---

(١) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب).

(٢) «الخضر» ساقطة من (ب).

[وظيفة المشيخة:]

وأما المشيخات، فكان رحمه الله قد ولي مشيخة البيبرسية ونظرها، رغب له عن ذلك العلاء الحلبي في ثالث ربيع الأول سنة ثلاث عشرة وثمانمائة، وكان العلاء استقرَّ فيها عوضاً عن شمس الدين أخي الجمال الاستادار، ثمَّ سعى الشمس المذكور إلى أن اشترك مع شيخنا في المشيخة، ثم انتزعها منه كلَّها في سنة ست عشرة وثمانمائة، بعد أن كان كُتب لشيخنا توقيع بها في مستهل جُمادى الأولى سنة خمس عشرة وثمانمائة مِنَ الخليفة حملاً على [ما بيده من][1] المستندات الشرعيَّة، ثم أُعيدت لشيخنا في سنة ثمان عشرة زمن المؤيَّد عَقِبَ كائنة الهروي، وكتب توقيعه بذلك في ثاني عشر ربيع الآخر من السنة، ولبس الخُلعة، كما سيأتي شرحُ ذلك.

واستمرت بيده إلى أن قرَّر الظاهرُ فيها العلامة شمس الدين القاياتي في يوم الثلاثاء العشرين مِنْ جُمادى الأولى سنة تسع وأربعين وثمانمائة، وما حمِدَ له العقلاءُ ذلك، حتَّى شافهه العلامة فريد الوقت الأمين[2] الأقصرائي بقوله: ما حجَّتُك في الاستقرار فيها وانتزاعها من متولِّيها؟ فسكت. وكذا تألَّم شيخ الوقت أبو عبد الله الغمري[3] صاحب الجامع الذي بقرب سوق أمير الجيوش[4]، وصرَّح بعتبه عليه لذلك، لكونه أخرج عياله ونحو ذلك. [ولهذا لمّا سأل شيخنا العز السُّنباطي منكراً على أهل الوقت: أهل سمعت قائلاً يقول: إن إخراجها ـ أعني البيبرسية ـ عني لا يحلُّ؟ أجابه بقوله: ما رأيت أحداً قاله سوى الغمري، أو كما قال، ولكن الظاهر أن شيخنا إنَّما أراد من يبرّر بالإنكار][5]. وحضرها القاياتي في يوم الولاية ومعه جماعة،

---

(١) ما بين حاصرتين ساقط من (ب).

(٢) في (أ): «الأمير»، تحريف.

(٣) هو شمس الدين محمد بن عمر بن أحمد، المتوفى سنة ٥٨٤٩. الضوء اللامع ٨/٢٣٨ ـ ٢٤٠.

(٤) في (أ): «الحوش»، تحريف.

(٥) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب، ط).

منهم ولي الدين بن تقي الدين البلقيني، وهو الذي حسَّنَ له المجيء، وإلا فقد كان القاضي كمال الدين بن البارزي أشار عليه بعدم الحضور، والتثبت حتى يراجع السلطان، فإنَّ الصواب عدم انتزاعها منه، ووافق على ذلك، ثم في الحال [بعد مفارقة الكمال][1] انثنى عزمه عنه بواسطة المذكور، وتوجه إليها وهو معه، فحسَّن له أيضاً حينئذٍ النداء لجماعة الصوفية بزيادة الثلث في معلومهم، فأمر بذلك بعد توقفه وقوله حتى نعلم ارتفاع الوقت ومصرفه أوَّلاً، فقال: إذا لم يَفِ بذلك، بعتُ قاعتي وأثاثي وغلَّقت، ففعل. واجتهدوا في سدِّ ذلك بزيادة إجارة البلد، وبإضافة ما كان يأخذه بعض المباشرين للقبض، وهو على كل نخلة شيء مع زيادته، وبإلزام كاتب الغيبة بالتشديد في الكتابة، وبغير ذلك، حتى أنشدني بعضُ صوفيتها لنفسه:

عزَّ الشِّهاب فجاءتنا الشياطينُ ... وغابتِ الأسدُ فاعتزَّ السَّراحينُ

وقد تواصَوْا على ما لا به سددٌ ... ففي وصيتهم ضاع المساكينُ

واتفق أنهم ظفروا بغلاَّية نحاس كبيرة، شرط الواقف أنها تُملأ في الشتاء لمن يحتاج إلى الوضوء أو الاغتسال منها، وأُهمِلَ أمرُها لعجز الوقف عن القيام بها، فاجتهد وليُّ الدين المذكور في إبرازها بجانب الفسقية وملئها.

وكذا اجتهد في عمل حلوى تُفرَّق على الصوفية في ليالي الجُمع مِن رجب واللَّذَيْن يليانه، وصار يتولى ذلك بنفسه قصداً لتأييد العزل، وكان [يذكرُ لفعله ذلك وغيره [من تلك الأفاعيل][2] أسباباً، منها: أنه رُفع له قُصَّة][3] يلتمس فيها معلومَهُ بجامع طولون، فكتب له بهامشها: فلان يحاسبه بثمن المدورين الرخام اللذين اختُلسا مِنْ قاعة الزفتاوي، يعني التي كان المذكور سكن بها مدَّة، وفقدا منها في تلك المدة، وقدَّر الله تعالى بعد مدة أن المذكور باع قاعته بعد أن كان وقف نصفَها على مدرسته، ونزل عَنْ

---

(١)(٢) ما بين حاصرتين ساقط من (ب).

(٣) من قوله: «يذكر» إلى هنا ساقط من (أ).

وظائفه كلّها، وبذل أكثر ذلك لأهل الدولة، حتى ولّوه قضاء الشام، وقاسى أهوالاً، [وصرف بأحد تلامذة صاحب الترجمة القاضي قطب الدين الخيضري، وقد غُبِنا][1]. نسألُ الله السّلامة.

والذي عندي أن صاحب الترجمة كان يتأول بأن يبر بالزائد ـ إن كان ـ طلبة العلم، لأن الكثير من الصوفية من غيرهم، ولهذا كان يستنزل بعضهم ممَّن لا طلب عنده ولمن يكون طالباً، ويزن عنه مِنْ ماله، ويمكن أن يكون وزْنُه ذلك مِنْ فائض الوقف.

وأيضاً فكان اشتغالُه بالعلم الذي تعيّن عليه القيام به يمنعه عن تولّي هذا ونحوه بنفسه، فلهذا دخل عليه الدَّخيل، والأعمال بالنِّيات.

وبعد عزل شيخنا مِنَ البيبرسية، حوَّل مجلس إملائه إلى الكاملية، وأمر بتبييضها، وقرأ الشيخُ حسين الفتحي، أحد تلامذته، من تلقاء نفسه أول يوم مِنْ إملائه بها سورة الصَّف بصوت شجيٍّ، مع كونه بارعاً في القراءات، فبكى النَّاسُ، وكانت ساعةً مهولةً، وتأثر جماعة القاياتي من ذلك، وراموا إيقاع تشويش بالقارىء، فما ظفَرُوا بمقصودهم.

وفي ذاك اليوم أيضاً أهدى إمامُها العلامة كمال الدين له قُمقماً فيه ماءُ زمزم، واتَّفق دخول القاياتي بعد ذلك إلى الكاملية في جنازة الشيخ شمس الدين الحجازي، وما تيسَّر للكمال إهداءُ شيءٍ إليه، فيقال إنه تأثَّر مِنْ ذلك، خصوصاً وقد حكى له الكمال أنه أهدى لصاحب الترجمة ماء زمزم، وقال القاياتي: هديةٌ عظيمة، أو كما قال.

ولما توفِّي القاياتي، استقرَّ ولدُه الصغير أحمد في المشيخة، والأمير الدوادار دولات باي المؤيدي في النَّظر. ولم يزل كل واحد منهما يباشر وظيفته حتَّى أُعيد شيخُنا إلى الخانقاه على جاري عادته في أوائل ربيع الثاني في سنة اثنتين وخمسين.

---

(١) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب).

وحصل السُّرور بذلك، وحضرنا في خدمته على عادته، وعاد إلى الإملاء بها، واستمرَّ على ذلك أياماً، ثم التمس ولده عمل[1] الحساب في المدة التي كانوا منفصلين عنها، واستحضر المزارعين لبلد الخانقاه، ورام كتابة محضرِ الدُّخول، فاجتهد سعد الدين القبطي، المعروف بابن عُويد السَّراج مباشر الأمير، في ذلك وغيره، وقرَّر عند أستاذه أنَّ قصدهم طلبُ الحساب في مدَّته، وحرَّك عزمَه حتى أعلم الظَّاهر بهذا، فقال: أنا لم أقرُرْه إلا في المشيخة خاصة، وما عزلتك عن النظر، فتألَّم شيخُنا وأحبابُه لذلك، وكان تدبير ولده هو السبب، فلله الأمر.

وساعد الأمير حينئذٍ ولد القاياتي حتى أعيد إلى المشيخة، ثم اتفق[2] طلوعه إلى السلطان في بعض القضايا، فأظهر صاحبُ الترجمة ما عنده مِنَ التأثُّر، وشافه الظاهر بقوله: أعطيت وظيفتي مَنْ لا يدري الإسلام، وكذا نهر ابن البارزي ودولات باي، لكونه تكلَّم مع السلطان حينئذٍ بالتُّركي، وانزعج السلطانُ مِنَ ذلك كلِّه، حتى صارت ركبتُه تهتزُّ، وأظنه كان سبباً لعزله من [المشيخة أيضاً، بل من][3] وظيفة القضاء عَنْ قُرب، وذلك في جمادى الثاني مِنَ السَّنة بعد سبعة وسبعين[4] يوماً مِنْ حين ولايته للخانقاه والقضاء، بل ما كفَّه عنه إلا الله عز وجل، وما صدرَ كلُّ هذا من شيخنا إلا وقد بلغت الرُّوحُ التُّرقُوة، وقال حينئذٍ لبعض جماعته: لو استقبلت مِنْ أمري ما استدبرتُ، كنت عزلت نفسي من القضاء[5] عقِبَ إخراج نظر الخانقاه. واستمر يُملي بها وليس باسمه فيها سوى درس الحديث.

وبسبب مباشرة شيخنا نظر الخانقاه المذكورة، ترتَّب ديوان الجيش وكثير من مستحقي المدارس ونحو ذلك على حروف المعجم، وكانوا قبل

---

(١) في (ط): «علم»، تحريف.

(٢) في (ب): «وباشر الأمير النظر وشيخنا المشيخة خاصة حتى اتفق...».

(٣) ما بين حاصرتين لم يرد في (أ، ط).

(٤) في (ب): «بعد سبعين يوماً».

(٥) «من القضاء» ساقطة من (ب).

ذلك في تعب زائدٍ بالكشف، فسهَّل عليهم، حيث اقتدَوْا بصاحب التَّرجمة في ترتيب أسماء المستحقين بالخانقاه على الحروف.

وممَّن كان يحمل المصحف مِنْ محراب البيبرسية حتى يضعه بين يدي صاحب الترجمة ـ على عادة الشيوخ ـ سيدي الشيخ سعد العجلوني، نفع الله به، مع أنَّه كان مقيماً بالجامع الأزهر، وعُدَّ ذلك مِنْ كرامات صاحب الترجمة، رحمهما الله وإيانا.

وأمَّا الأنظار سوى ما تقدَّم، فإنه كان استقرَّ في النَّظر على حمَّام ابن الكُويك بتفويض مِنَ التَّقيِّ المقريزي، واستمر معه حتى مات، ورام القاضي علم الدين أخذَه منه في بعض عزلاته، متمسكاً بأنه من متعلقات القضاء، فأرسل إليه صاحب الترجمة بتفويضِ المقريزي إليه، فسكت.

[وظيفة الخطابة:]

وأمَّا الخطابة، فكان رحمه الله قد ولي الخطابة بالجامع الأزهر ـ [أظنه لمشاركة غيره له في رفعها][1] عوضاً عن التاج محمد بن علاء الدين [محمد بن محمد بن عبد المحسن بن عبد اللطيف ابن قاضي القضاة تقي الدين محمد بن حسن العامري الحموي الأصل المصري، عرف][2] بابن رزين المتوفى ـ حسبما أخبرني به ولده عبد الرحيم رئيس المؤذنين بجامع الحاكم ـ في سنة تسع عشرة وثمانمائة، برغبة منه لصاحب الترجمة عنها. [وكان التاج تلقَّاها عن أبيه العلاء الذي كتب عنه صاحب الترجمة، ومات في سنة خمس وثمانمائة][3].

ولما كان الناصر فرج بن برقوق بالشام في سنة خمس عشرة وثمانمائة، وخلعه الخليفة وهو إذ ذاك بالشام أيضاً، وورد الخبر بخلعه، ثم جاء من عند الناصر ساعٍ بأنه ملتجىء إلى القلعة، وقدم بعض الأمراء وعليه

(١)(٢)(٣) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب).

خُلعة الخليفة وكتابٌ لمن بالقاهرة باستقرار الخليفة في السَّلطنة، أرسلوا بالكتاب لصاحب الترجمة بالجامع الأزهر، فقرأه على المنبر وقت الجُمعة، وكذا فعل غيرُه مِنْ أعيان الخطباء.

وفي يوم الجمعة ثاني عشري ربيع الآخر سنة تسع عشرة، وكان عقب موت شيخه فريد العصر العز محمد بن أبي بكر بن جماعة، فإنه توفي يوم الأربعاء، وصُلِّي عليه صبيحة يوم الخميس، فأورد صاحبُ الترجمة في خطبته قول ابن الحنفيَّة لمَّا مات ابن عباس رضي الله عنهم: مات ـ والله ـ اليوم حَبرُ هذه الأمَّة، فقال: [ولقد دفنَّا بالأمس عالم هذه الأمَّة][1]، أو كما قال.

وبواسطة كونه كان خطيبه، كان يكثر الصلاة على الغائبين من العلماء والصَّالحين، حيث يشير بذلك لمعرفته بمنازلهم، فكان ممَّن صلَّى عليه صلاة الغائب العزُّ أبو البقاء محمد بن خليل الحاضري الحنفي، الذي قال فيه البرهان الحلبي الحافظ: لا أعلمُ بالشَّام كلِّه في مجموعه مثله][2].

وفي رجب من السنة، أمر السلطانُ الخطباء، إذا وصلوا إلى الدعاء إليه في الخطبة أن يهبطوا مِنَ المنبر درجةً أدباً، ليكون ذكرُ الله ورسولِهِ في مكان أعلى مِنَ المكان الذي يُذكر هو فيه، ففعل صاحب التَّرجمة ذلك بالجامع الأزهر، وكذا غيرُه مِنَ الأعيان، لكنه ما تمَّ، وكان مقصدُ السلطان في ذلك جميلاً.

ولمَّا سافر المؤيَّدُ لتمهيد البلاد الشمالية[3] في سنة عشرين، وورد كتابه من حلب بشرح سيرته في السَّفرة المذكورة في بلاد الرُّوم وما ملك مِنَ القلاع التي لم يملكها أحدٌ مِنَ التُّرك قبله وغير ذلك، قرأه صاحبُ التَّرجمة في الجامع الأزهر، وكان يوماً مشهوداً، وصلى للناس في الجامع الأزهر صلاة الكسوف في ثالث عشري ربيع الأول على الوصف المعروف في الأحاديث الصحيحة. بركوعين مطوَّلين، وقيامين مطولين[4]، وكذا في

---

(١)(٢) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب).

(٣) في (ب): «الشامية».

(٤) «مطولين» ساقطة من (أ).

جميع الأركان المقصودة وغير المقصودة، ثم خطب بهم، فانقضى ذلك بعد أن انجلت الشَّمسُ، ولله الحمد.

وقد صلى بالنَّاس أيضاً صلاة الكسُوف وهو بحلب بجامعها الكبير سنة ست وثلاثين وثمانمائة، فما سلَّم إلا وقد انجلت وغربت الشَّمسُ، فصلَّوُا المغربَ بالجامع، وانصرفوا بغير خطبة.

وخطب بجامع القلعة بالسُّلطان على جاري عادة قضاة الشافعية.

وكان ربما خطب عنه نيابةً أحدُ نوابه أبو العباس الزركشي والقاضي صدر الدين بن رَوْق، ثم بعد موت ابن روق السيد صلاحُ الدين الأسيوطي، فيما قيل.

ومنعهم شيخُنا مِنْ شرب المشروب وهم بالجامع على ما أخبرني به الشرف بن الخشاب، لكنه ما استمر، وأمره أن يقول بين يديه زيادة على ما أحدثوه: ومن لغا فلا جمعة له. وكذا أمر المرقي أن يقول [بعد إيراد الحديث الذي أُحدث ذكرُه بين يدي الخطيب، وقبل قوله][1]: أنصتوا: رواه البخاري، وذلك لما توهَّم السلطانُ أنها مِنْ نفس الحديث.

وكذا خطب بالسُّلطان بجامع بني أمية في سنة آمد كما سبق[2]، ثم خطب بجامع عمرو بن العاص رضي الله عنه في آخر يوم من رمضان سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة، وكان استقرَّ فيها، فإنه قايضَ الشيخ شمس الدين محمد بن يحيى بما كان معه مِنْ خطابة الأزهر عمَّا معه مِنْ نصف خطابة جامع عمرو رضي الله عنه، ثم استكمل[3] الوظيفة، بعد ذلك استنزل البدر محمد بن العلاَّمة مجد الدين البرماوي عن نصفها الآخر، بل ولي نظر الجامع أيضاً[4]، [وذلك في جمادى الأولى سنة ثمان وأربعين، ونزل إلى مصر، وكان يوماً مشهوداً، كما بيَّنته في الحوادث من «تاريخي»][5]، وسمعنا خطبته هناك مراراً.

---

(١) ما بين حاصرتين ساقط من (ط).
(٢) في (ط): «كما سيأتي».
(٣) في (أ): «استعمل».
(٤) في (ب): «على ما تحرّر».
(٥) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب).

ورأيناه يشتد إنكاره وهو على المنبر على مَنْ يدخلُ مِنَ العوامِّ فيجلس، فإذا تمت الخطبة الأولى قام فصلَّى.

وكذا رأيناه ينكر ما يفعله الجهَّالُ مِنْ كتابة أوراق في آخر جمعة مِنْ رمضان والخطيب على المنبر، يسمونها حفيظة رمضان، ويبالغ في ذلك، وهذه الحفيظة أمرُها منتشر، بحيث وُجِدَ بخط محمد بن الشرف إسماعيل بن المقرىء، والفقيه إسماعيل بن محمد الأمينين اليمنيَّيْن، الأول نقلاً عَنْ خط النَّفيس سليمان بن إبراهيم العلوي محدث اليمن، والثاني عن خط الموفق علي بن عمر بن عفيف الحضرمي، عن خط الجمال محمد بن عبد الله الرَّيمي، عن كتاب إبراهيم بن عمر العلوي ـ قلت[1]: وهو والد النفيس المذكور في السَّند الأول فيما وجداه ـ أعني النفيس ووالده ـ منسوباً إلى الفقيه الإمام محمد بن الحسين الصُّمعي بلفظه أو معناه، أنه يكتب في آخر جمعة مِنْ رمضان بعد صلاة العصر على ما ورد به الأثر: لا آلاء إلا آلاؤُكَ يا الله[2] إنك سميع عليم محيط به علمك[3]، كعهون[4]، وبالحقِّ أنزلناه وبالحق نزل. وقال: ما كانت في بيت فاحترق ولا سُرق، ولا في مركب فغرق. قال البرهان العلوي: فسألتُ عَنْ ذلك شيخي الفقيه شهاب الدين أحمد بن أبي الخير بن منصور الشّماخي، فقال: لا بأس به وأقرَّه. قال: وإن كان في الحديث شيءٌ، فذلك مِنْ باب التَّرغيب والترهيب[5].

قال الأمين إسماعيل: وأهل زبيد الآن يكتُبون هذا في آخر جمعة مِنْ رمضان والإمام يخطُبُ لصلاة الجمعة، وكذا أهل تعز وغيرها من بلاد اليمن. قلت: وكذا مصر والقاهرة والمغرب ومكة. وليس لها أصل صحيح، بل ولا ضعيف مِنَ السُّنَّة، خلافاً لما هو ظاهرُ كلامِ الشماخي، والله الموفق.

---

(١) بياض في (ب).

(٢) في (ب، ط): «بالله».

(٣) في (ط): «عملك»، تحريف.

(٤) في (ح): «كمثلهون».

(٥) «والترهيب» لم ترد في (ح).

واستمرت هذه الخطابة، وكذا الإمامة، بالجامع المذكور بيد صاحب الترجمة، وينوب عنه في الخطابة أيام تلبُّسه بالقضاء، وكذا في غيرها غالباً، موقِّعُه ناصر الدين بن المهندس المصري.

واستخلف في أحد العيدين مرَّة شمس الدين اليلداني الدمشقي، خطيب الثابتية بها، أحد مَنْ قرأ عليه «الصحيح»، ووقع ذلك عنده موقعاً عظيماً، خصوصاً وقد أمره شيخُنا بالمبيت عنده بالمقعد، وأذِنَ له في ركوب بغلةٍ مِنْ بغاله، ولشدَّة سروره بذلك استكتب شيخنا بما أشرتُ إليه، ليكون له الفخارُ بذلك على خُطباء دمشق.

ولمَّا مات صاحبُ التَّرجمة، استقرَّ فيها أبو الخير النحَّاس، وهي الآن بيد فقيه الشافعية الشرف المناوي، [ثم أخذها بعده ولده زين العابدين، ثم ولداه][1].

[وظيفة خزن الكتب:]

وأمَّا خزن الكتب، فإنه كان بيده خزانة الكتب بالمدرسة المحمودية الكائنة بالموازيين، وكان قد عزل عنها خازنها[2] الفخر عثمان، المعروف بالطَّاغيء في سنة ست وعشرين وثمانمائة، لكونها نقصت بتفريطه العُشر، وهو أربعمائة مجلد، لأنَّ كتبها كانت أربعة آلاف مجلدة، وهذه الكتب من أنفس الكتب الموجودة الآن بالقاهرة، جمعها القاضي برهان الدين بن جماعة طول عمره، ولمَّا مات اشتراها محمود مِنْ تركةِ ولده ووقفها، وشرط أن لا يخرج منها شيءٌ من المدرسة، ولنفاسة كتبها، رغب شيخُنا في مباشرتها بنفسه، وعمل لها فهرستاً على الحروف في أسماء التصانيف ونحوها، وآخر على الفنون، وقد انتفع بذلك ونفع الله به، فإنَّه كان يقيم بها في الأسبوع غالباً يوماً، وفي مدة الأسبوع يكتب في[3] قائمة ما يحتاج لمراجعته منها بسببه

---

(١) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب).

(٢) في (أ): «صاحبها».

(٣) «في» ساقطة من (أ).

في تصانيفه وغيرها، ليتذكره في يوم حلوله بها كما شاهدته بخطه، وتيسَّر على يده عَوْدُ أشياء ممَّا كان ضاع قبله، واستمر بيده حتى مات، فأخذها أبو الخير أيضاً. [وهي الآن باسم الزَّيني سالم إمام أتابك العساكر أزبك الظاهري، تلقَّاها عن حافظ الدين أحمد بن الجلالي، وهو تلقَّاها عن والده شمس الدين، وهو عن التُّريكي صاحب النحاس المذكور][1].

[دروس ابن حجر:]

وكان ـ رحمه الله ـ إليه المنتهى في إلقاء الدروس على طريقةٍ لم أر نظيرهُ فيها، ويأتي في كل فنٍّ مِنْ بنات فكره استنباطاً واستدراكاً وتشكيكاً بما يُبهر عُلماء ذلك الفن، بحيث يقضون له بالسِّيادة فيه. وكيف لا يكون كذلك، وهو كان الغاية في سُرعة الإدراك، بحيث أطلق عليه غيرُ واحد مِنَ الأئمة أنَّه أذكى أهلِ عصره، وأحسنُهم كلاماً في الأشياء الدَّقيقة، مع الإنصاف التَّامِّ، والرجوع إلى الحق في المباحث، ولو على لسان آحاد الطَّلبة، وربما كان في بعض المواطن مستفيداً [في زيّ مفيد][2]، ولا يتنبَّه لطريقته في ذلك كبيرُ أحد، لكن لا أُطيل بتبيين ذلك.

[وكان إذا تأمَّل شيئاً رفع رأسه، وجعل ظاهرَ يده وهي مقبوضة تحت لحيته غالباً.

وبلغني عن الشِّهاب بن المجدي أيضاً ـ وهو ممَّن كان يوازي شيخنا في وفور الذكاء ـ أنه كان أيضاً إذا فكَّر في شيءٍ يرفع رأسه ويتنفَّس.

ويُقال: إن الفكر يجتمع حينئذٍ، بل لعلَّ شيخنا كان يقصد القرب من فعل السُّنَّةِ، ففي الحديث. أنه ﷺ، كان إذا همَّه أمرٌ نظر إلى السماء. وللأوزاعي عَنِ الزُّهري، عن أبي سلمة، عن عائشة رضي الله عنها، أن النبي ﷺ كان إذا أهمّ قبض على لحيته][3].

---

(١)(٢) ما بين حاصرتين ساقط من (أ).

(٣) من قوله: «وكان إذا تأمل شيئاً» إلى هنا لم يرد في (ب).

[التفسير:]

وأمَّا التفسير، فكان فيه آيةٌ مِنْ آياتِ الله تعالى، بحيث كان يظهر التأسُّفَ في إهمال تقييد ما يقع له مِنْ ذلك ممَّا لا يكون منقولاً، وربما قال: يا فضيحتنا من الله تعالى! نتكلَّم في كلامه بالاحتمالات. وفي أواخر الأمر، صار بعضُ طلبته يعتني بكتابة ذلك، لكنني ما أظنُّه وفَّى بالمقصود، كما لم يَفِ به فيما كتبه عنه في القطعة التي سمعها عليه مِنْ «شرح ألفية العراقي» حسبما صرَّح به صاحبُ الترجمة لبعض الفضلاء الثِّقات مِنْ طلبته.

وبلغني عن صاحبنا الشيخ شمس الدين الجوجري، ثم سمعته منه بعد ذلك، قال: كان ـ يعني صاحب الترجمة ـ يأتي في مجلسه مِنَ التَّفسير بدقائق ومهمات[1] وغرائب لا تُوجد[2] في سائر التَّفاسير، بل يُنشئها مِنْ فكره، ولا يشتغلُ بإبداء ما في التفاسير مِنَ النُّقول، لسهولة ذلك على مَنْ يطالعها.

وحكى عنه أنه سأل مرَّة في مجلسه الحافل عند الكلام على قوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا الشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَآ إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ [الأعراف: ٢٢]، فقال: في أي موضع مِنَ القرآن أخبرهما معاً بعداوة الشَّيطان لهما؟ فأخذ كلُّ واحدٍ مِنَ الحاضرين يكشف ما معه مِنَ التَّفسير، ويتأمل ما في القرآن مِنْ ذلك، وكنت أحدثهم سنّاً، فألهمني الله تعالى أن قلت: في سورة طه: ﴿فَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ﴾ [طه: ١١٧]، فأخذ بعضُ الجماعة في معارضتي بقوله: هذا في سورة طه، وهي بعد الأعراف، وسياقُ الآية صريحٌ في سبقِ ذلك، فقلت له: القرآن لم ينزل على ترتيب المصحف الشريف، فأعجبَ ذلك صاحبَ الترجمة، وبرز من الحائط، وقال: بالله قل له، وصار يُقبل عليَّ مِن ثَمَّ.

قلت: وقد رأيتُ بعض مسوَّداته على بعض الآيات التي ألقاها في

---

(١) في (ط): «ومبهمات».

(٢) في (ط): «لم توجد».

دروسه، فألفيته نقل كلام الأصبهانيِّ والبغويِّ والبيضاويِّ والثَّعلبيِّ والزَّمخشريِّ والسَّمرقنديِّ والسَّمين والفخر الرَّازي والقُرطبي والماوردي والواحدي وابن بريزة وابن جرير وابن ظفر وابن كثير وابن النقيب ومحمود الزنجاني وأبي حيان، لا على هذا الترتيب، بل ينظر[1] الأقدم فالأقدم. وهذا ما وقع له في تلك الآية خاصة، وإلاَّ فهو ينظرُ أكثر مِنْ هذه، فإذا رأى التَّفاسير التي في ملكه وتحت نظره، أخذ حينئذٍ في إبداء ما عنده، ولم يقل قط: أنا لا أنظرُ في تفسيرٍ، خوفاً من وقوف قريحتي، ولا يُصَدِّرُ بكلام نفسه، ثم يقول: وقد وافقني فلان، ولم أقف على كلامه إلاَّ بعد مقالتي، ولا قال: انظر إلى كلامي وكلام الفخر الرَّازي، وما أشبه ذلك مِنَ الخرافات التي تحاشى العقلاء عَنْ صدورها، نسأل الله السلامة.

وقد سمعتُ مِنْ لفظ صاحب الترجمة أنه تتبَّع رؤوس الآيات مِنْ أول القرآن إلى آخره، فوجد حروف المعجم قد اجتمعت في أواخرها إلا الخاء المعجمة، وأفاد أنه اشتهر أنه ليس في القرآن آية متأخرة الحكم وهي متقدمة في التِّلاوة، وكلاهما مِنْ سورةٍ واحدة إلا الآية التي في «البقرة» في عدَّة المرأة، وهي قوله: ﴿مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ﴾ [البقرة: ٢٤٠]، وقوله: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]، فإنَّ الثانية مقدَّمة في التلاوة، والأولى مؤخَّرة في التلاوة، والحكم على المقدَّمة دون المؤخَّرة. وألحق بعضُهم بها موضعاً آخر في الأحزاب على رأي، وهو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَٰجَكَ﴾ الآية [الأحزاب: ٥٠]، مع قوله: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ مِنۢ بَعْدُ﴾ [الأحزاب: ٥٢]. قالت عائشة رضي الله عنها ما مات رسول الله ﷺ حتَّى أحل له النساء، وقيل: هو على ظاهره في التِّلاوة. انتهى، وهو كلام متَّجه.

ورأيته نقل عن أبي العلاء المعري أنَّ أكثر ما وقف عليه في القرآن مِنْ توالي الحروف المتحرِّكة التي لا يتخلَّلها حرفٌ ساكن ثمانية أحرف، ومثَّل

(١) في (ط): «يتظهر» وفي هامشها: «ينظر».

ذلك بقوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤] فمن التاء في «رأيت» إلى الكاف الأولى ثمانية. وأفاد أنه وجد في القرآن بهذا العدد غير هذا، بل وجد تسعة في قوله: ﴿وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا﴾ [الفرقان: ٧٠]، فمن الميم في «آمن» إلى لام «عملاً» تسعة. ووجد عشرة في قوله: ﴿إِنَّمَآ أَنَا۠ رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ [1]لَكِ غُلَٰمًا زَكِيًّا﴾ [مريم: ١٩] فمن الباء في «ربك» إلى اللام في «غلاماً» عشرة. قال: وهذا أكثر ما وقفت عليه من ذلك إلى الآن، يعني سنة ٨٢٤. انتهى.

وقرأت بخطِّ مفيدنا الحافظ أبي النعيم المستملي عن صاحب الترجمة أنه قال: اجتمعت حروف المعجم في اثنين، أحدهما في آل عمران ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ ...﴾ الآية إلى ﴿ٱلصُّدُورِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، والثانية في الفتح ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ...﴾ إلى آخر السورة [الفتح: ٢٩]، وثالثة ناقصة حرف الشين، وهي بالمزمِّل ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ ...﴾ إلى آخر السورة [المزمل: ٢٠].

[قلت: وقد سبق اليافعيُّ[2] شيخنا، لكون الآيتين الأوليين فيهما حروف المعجم، وزاد أنَّهما مِنَ الأسرار المخزونة، إذا كُتبتا ومُحيتا[3] بدُهن وردٍ أو غيره مِنَ الأدهان ودُهن به الأمراض الخطرة والآلام الصَّعبة، برئت بإذن الله تعالى.

نقله عن اليافعي[4] الكمال الدميري في الهمزة مِنْ كتابه «حياة الحيوان»[5] وزاد في خصوص التداوي: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْجِبَالِ﴾ إلى

---

(١) في الأصل: «ليهب»، وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء ونافع وأهل البصرة. انظر تفسير البغوي/ ٢٢٣، وتفسير ابن كثير ٣/ ١١٣.

(٢)(٤) في (أ): «الشافعي»، تحريف. وهو عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي اليافعي، المتوفى سنة ٧٦٨هـ. وهو صاحب كتاب «الدر النظيم في خواص القرآن العظيم». انظر الدرر الكامنة ٢/ ٢٤٧ ـ ٢٤٩، والأعلام للزركلي ٤/ ٧٢.

(٣) في (أ، ب): «إذا كتبتها ومحيتها».

(٥) ص ٦.

﴿أَمَّنَا﴾ [طه: ١٠٥ ـ ١٠٧]. وكذا الفاتحة، والله أعلم][1].

وأنشدني صاحب الترجمة مرة:

رأى فحبَّ فرام الوصلَ فامتنعوا فسامَ صبراً فأعيى نيله فقضى

وسأل الجماعة: أفيكم مَنْ يعرف في القرآن توالي التعقيب بالفاء مثل هذا؟ فلم يستحضر ذلك أحدٌ، فتلا هو في الحال: ﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا ﴿١٣﴾ فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُم بِذَنۢبِهِمْ فَسَوَّىٰهَا ﴿١٤﴾ وَلَا يَخَافُ عُقْبَٰهَا ﴿١٥﴾﴾ [الشمس: ١٣ ـ ١٥]، وأنها قُرئت «فلا» بالفاء أيضاً.

[وقد أرسل له الظَّاهر جقمق، بمصحف فيه تقديم بعض الآيات وكذا السُّور على بعض، وزيادة ونقص وأشياء مباينة للمتواتر، يستخبره عن أمره، فلم يتبيَّن له أمره، وتركه فيما أظن عنده][2].

[فتاويه:]

وأما فتاويه، فإليها النِّهاية في الإيجاز، مع حُصول الغرض، لا سيما المسائل التي لا نَقْلَ فيها، فإنَّه كان أحسن عُلماء عصره فيها تصرُّفاً، لا يُجارى فيها ولا يُمارى، يُخرِّجُها على القوانين المحرَّرة بالدَّلائل المُعتبرة، وهو فقيه النَّفس.

وكان يكتب في كلِّ يوم غالباً ـ على أكثر مِنْ ثلاثين فُتيا، حتى إنَّه في حال سيره إلى مكة المشرفة، وهو على راحلته، ناوله بعض المسافرين، وهو الشيخ شرف الدين يونس الواحي فُتيا، فثنى رجله، وكتب. هذا مع شغل باله بأمر السَّفر، إلاَّ أنه أحب المزيد مِنَ الأجر، لما فيه مِنَ الإرشاد وإغاثة الملهوف.

---

(١) من قوله: «قلت: وقد سبق اليافعي» إلى هنا لم يرد في (ب).

(٢) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب).

وقد قال المهلب في «شرحه» للبخاري: إن الفُتيا في الطريق، أو على الدابة ونحو ذلك مِنَ التَّواضع، فإن كانت لضعيف، فهو محمود، وإن كانت لرجل مِنْ أهل الدُّنيا، أو لمن يُخشى لسانُه، فهو مكروهٌ، يعني حيثُ أمِنَ حصول ضرر بتركه. [وكذا إذا لم يلحق المفتي بذلك زَهْوٌ وإعجاب ونحو ذلك][1].

لكن قد حكي عن بعض الأجلَّاء أنَّه أوصى بعض طلبته، فقال: لا تسألني عَنْ أمر الدين وأنا ماشٍ ولا وأنا أتحدث مع الناس، ولا وأنا قائم، ولا وأنا متكىءٌ، فإنَّ هذه أماكن لا يجتمعُ فيها عقلُ الرَّجل. لا تسألني إلا في وقت اجتماع العقول. انتهى.

وقد تقدَّم في الباب الثاني[2] حكاية شُرب صاحب التَّرجمة لماءِ زمزم في تيسير أمر الفتاوى عليه. ولكثرتها زَعَمَ بعضُ الحُسَّادِ أنه تتبع ما فيها. وأقول: إن كلَّ ما فيها مِنَ الخطأ بزعم المعترض مغتفرٌ في جانب ما في غيرها مِنَ الصواب، فمن يُفتي في الشَّهر أكثر مِنْ ثلاثمائة، لا يُستغرب إذا أخطأ منها في ثلاثة، بل في ثلاثين. فإن أظهر المعترضُ الجميع، ثبتت المعذرة، كدأب غيره مِنَ المفتين، والسَّعيدُ مَنْ عُدَّت غلطاتُه.

ومَنْ ذَا الذي تُرضى سجاياه كلُّها ... كفى المرءَ نبلاً أن تُعدَّ معايبُه

وإن أخفى الحق وأظهر الخطأ، فلا يخفى التعصُّب.

[وقد يكون الاعتراضُ عليه نشأ عَنْ عدم إدراكِ مقصدِه وما أحسن قول القائل:

غموضُ الحقّ حين يذبّ عنه ... تعلّل ناصر الخصم المحقّ

تَجِلُّ عن الدَّقيق فُهومُ قومٍ ... فيقضي للمخلّ على المدقّ

---

(١) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب، ط).

(٢) ١/١٦٦.

وقول غيره:

وكم عائبٍ قولاً صحيحاً وآفته من الفهم السَّقيم[1]

وقد رأيتُ لشيخنا مجلدة مِنْ مهمِّ فتاويه سماها «عجب الدهر في فتاوى شهر»، افتتحه بقوله: الحمد لله الذي لا تنفذُ خزائنُه مع كثرة البذل، والصَّلاةُ والسَّلام على محمد الذي جمع شتات جهات الفضل، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، أكرِمْ بهم مِنْ صحبٍ وأهل.

أما بعد، فإن مَنْ غلب عليه الحسدُ، وقف على فتوى بخطي، وقع عند كتابتها ذهولٌ عَنْ تقييد ما يُوهِمُ الإطلاق فيه، فشنَّعَ عليَّ في ذلك وبالغ، مع أنه عند التأمُّل لا يخفى المراد، فلمَّا بلغني ذلك، حداني على تدوين ما يقع لي مِنَ الأسئلة في شهرٍ واحدٍ، ليعذر من يقف عليها فيراها، وصوابُها أكثرُ مِنْ خطئها، فإنَّ الإنسانَ طُبع على النسيان، والسَّعيدُ مَن غلب صوابُه على خطئه، وإنَّما يُلام مَنْ أصرَّ بعد قِيَام الحجَّة.

قلت: وعلى سبيل التنزُّل للخصم، فهو خيرٌ مِمَّن يجيب بتحصيل الحاصل، مثل تجوز ذلك على الوجه الشرعي، والله المستعان.

وكان رحمه الله لا يُحابي بالفُتيا أحداً ولو عَظُم، اتَّفق في سنة ثلاث وعشرين لمَّا كُتبتِ المحاضرُ بكفر قرا يوسف وولده، وأثبتت على القضاة، وطِيفَ بها على المشايخ، فكتبوا في ظاهرها بتصويبِ الحُكم المذكور، كان مِنْ جملة مَنِ[2] التُمست منه الكتابة صاحبُ الترجمة، فلم يزَل يدافعهم عنها بعد إلزام السُّلطانِ وكاتب السِّرِّ له بذلك فالتزم، ولكنه لم يف ـ ولله الحمد ـ تقديماً لحقِّ الله تعالى، وعدم المحاباة في دينه.

ونحوُه ما حكاه صاحبُ التَّرجمة في «فتح الباري» أنَّ ملك الشَّرف شاه رُخ حاول في سلطنة الأشرف برسباي أن يأذن له في كسوة الكعبة

---

(١) من قوله: «وقد يكون الاعتراض». إلى هنا لم يرد في (ب). ومن قوله: «وقول غيره» لم يرد في (ط).

(٢) في (أ): «ما».

فامتنع، فعادت رسله أن يأذن له أن يكسوها مِنْ داخلها فقط، فأبى، فعادت رسلُه أن يرسل الكسوة إليه، ويرسلها هو إلى الكعبة، ويكسوها ولو يوماً واحداً، واعتذر بأنه نذر أن يكسوها، ويريد الوفاء بنذره، فاستفتى أهلَ العصر، فتوقَّف صاحبُ الترجمة في الإذن له، بل وأشار إلى أنَّه إن خشي منه الفتنة، فيُجاب دفعاً للضَّرر، وسارع جماعة[1] إلى عدم الجواز، غير مستندين إلى طائلٍ، بل موافقةً لهوى السُّلطان، ومات الأشرف برسباي على ذلك.

ومنه أنَّ القاضي جلال الدين البُلقيني - وهو من المختصين به - أفتى مرَّةً، وسُئل صاحب الترجمة هو والبساطي عن ذلك، فخالفاه معاً فيما أفتى به، وبلغه ذلك، فتغيَّر لكنه احتشم مع شيخنا، واستضعف جانبَ غيره، رحمهم الله.

وكنت أرى منه عجباً في معرفة مقاصد السَّائلينِ مِنْ عباراتهم المعجرفةِ وحروفهم المقلَّبَة، وربما لا يتيسَّر له المراد، فيكتب تحت السؤال أو بجانبه: يكتبها طالبُ علم.

وقد يعلم أن مذهبه لا يوافق غرَضَ السَّائل، فيرشدُه لمن عنده ما ينفعُه، أو يطَّلع على تعنُّتِ السَّائل، أو إرادته الإعلام بإتقانه تلك المسألة، واستيفاء المقال فيها، إلى غير ذلك مِنَ المقاصد التي يدخُلها الخللُ، فلا يكتب قصداً لردع مَنْ هذا سبيلُه، لكن تركهُ الكتابة مع ذلك في النادر، والله الموفق.

[خُطَبُه:]

وأمَّا خطبه، فكان لها صدع في القلوب، ويزداد وهو على المنبر مِنَ المهابة والنُّور والخَفَرِ ما لا أستطيع وصفه، بحيث كنتُ إذا نظرتُ إليه وهو على المنبر، يغلبُني البكاء، وربما أصلح القرينة إذا لم يرتَضِها وهو على المنبر.

---

(١) في (ط): «جماعته».

واعلم أنه كان مِنْ مقاصد شيخنا الجميلة أنَّه إذا رأى مع شخص وظيفةً لا يستحقُّها، اجتهد في استنزاله عنها، ويباشرها قليلاً، ثم يرغبُ عنها لمن يستحقها، ممَّن يكون فقيراً، إمَّا بالقدر الذي دفعه، أو أقل.

وممَّن فعل معه ذلك: الشيخ شهاب الدين الأموي، الشهير بابن المحمِّرة، حيث رغب له عن درس الفقه بالشيخونية كما تقدم بحقِّ الشِطر مما بذله هو فيها، علماً بحاله. وكذا فعل مع العلامة البدر بن الأمانة في درسي الحديث بالمنصورية والفقه بالكهاريّة، ونحوه إعطاؤه الجمالية للشُّمُنِّي على ما سبق.

[كل ذلك قصداً لوضع الأشياء في مستحقِّها، وإنزال النَّاس منازلهم، ومع ذلك فبلغني عنه أنه كان يقول: لا أعلمُ الآن مِنْ دروس الحديث شيئاً مع مستحقِّه، هذا مع أنَّ ذلك الزمان لم يكد يبلغ المشاهدة في هذا الأوان، فالله يُحسن العاقبة][1].

ومن مبرَّاته الحسنة: إعطاؤه للشيخ شهاب الدين الكلوتاتي عَقِبَ نزوله عن تصوُّفه بالشَّيخونية تصوفاً بالخانقاه البيبرسية مجاناً، فلما عين الكلوتاتي في المحدثين بالمؤيَّديَّة، لزم تركه لها.

[القضاء:]

وأما القضاء، فكان يرحمه الله ـ قد عَرَض عليه القاضي صدرُ الدِّين المناوي نيابة القضاء عنه قبل القرن، فامتنع، لأنه حينئذٍ كان لا يُؤثر على الاشتغال شيئاً، ثم ولاَّه المؤيَّد الحُكم في قضية خاصَّة، وهي بين الهروي قاضي الشَّافعية إذذاك، وبين أخصامه الخليليين والمقادسة، وذلك في سنة اثنتين وعشرين وثمانمائة. ثم ألح عليه[2] القاضي جلال الدين بن البلقيني في القبول عنه، وكان بينهما مِنَ الوُدِّ ما اشتهر، فقَبِلَ بعد تكرير السُّؤال من

(١) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب).

(٢) «عليه» ساقطة من (أ).

القاضي جلال الدين له في ذلك، ولم يباشر مِنَ الأحكام إلا اليسيرَ ممَّا لا يُستغنى فيه عنه.

ولما صدرت منه الإجابةُ للقاضي جلال الدين في النِّيابة عنه، وولي بعد وفاته القاضي ولي الدين بن العراقي، التمس منه أيضاً ذلك، فلم يجد بدّاً مِنْ إجابته دفعاً لتوهُّم مزيَّةٍ للقاضي جلال الدين عليه، فلمَّا ولي القاضي عَلَمُ الدِّين، وكان قد استشير في ولايته، فقال: إنه يجيءُ منه قاضٍ، وهو كلام مديح، سأله أن ينفذ مكتوب الخشَّابيَّة، لعلوّ منزلته فنفذه، وليس في هذا كبير أمرٍ، لأن القاضي علم الدين ممَّن قرأ على شيخنا في «محاسن الاصطلاح»، وابن شيخه، فلم يتوهم أنَّه يترفَّع عليه بذلك، فما كان إلا اليسير حتَّى رأى منه ما لم يألَفْهُ منه قبلُ، فكان هذا سبباً للإجابة، حين عرض عليه قضاء الدِّيارِ المصرية، واستقرَّ في ذلك يوم السبت ثاني عشري المحرم سنة سبع وعشرين وثمانمائة بعد انفصال القاضي علم الدين المذكور.

وعمل له التَّقي ابن حجة تقليداً بديعاً، أسلفتُ ذكره في الفصل الأخير مِنَ الباب قبله[1]، وفيه ما يُشعرُ بأنَّه عرض عليه ذلك في كلٍّ مِنَ الأيام المؤيَّديَّة والظَّاهريَّة ططر، فما تيسَّر إلا في الأيام الأشرفية، فالله أعلم.

وباشره بعفَّةٍ ونزاهة وتواضُع زائدٍ، واستجلابٍ لخاطر الصَّغير قبل الكبير، وتصميم في الأمور، وإحسانٍ للفقراء والطَّلبة، لكن كان بنكدٍ وعنادٍ وتعب وكثرة مُعارض وقلَّةِ إنصافٍ، وأنشد الشيخ شمس الدين محمد بن علي الهيثمي لنفسه.

عزلوا صالحاً عن[2] الحكم لمَّا ... ألبس الله أحمدَ التَّشريفا
حصل العدلُ فهو ممنوعُ صرفٍ ... ثم لا زال صالحٌ مصروفاً

---

(١) ١/ ٤٣٥ ـ ٤٤٠.

(٢) في (ط): «من».

وقال صاحب التَّرجمة:

يـا زاعـمـاً أنـي ولـيـت فـجُـرت فـي حُـكـمـي إذ ولَّـوْهُ لـم أكُ حـائـفـا
قـد كـنـتَ فـي أيـام جـوري آمـنـاً فـاحـذر أكُـنْ أيَّـامَ عَـدلِـكَ خـائـفـا

وكان ـ رحمه الله ـ مصمِّماً على عدم الولاية للقضاء أصلاً، واتَّفق أنَّه قدم عليه العلامةُ أبو الفضل ابن الإمام التِّلمساني، وكان الآخرُ ملتزماً أن لا يلي القضاء أصلاً، فقصَّ شيخُنا عليه مناماً رآه لنفسه، فعبَّره[1] له بأنَّه دالٌ على عدم ولايته القضاء. قال شيخنا: وليس في المنام ما يدلُّ على ذلك، غير أنَّه أحبَّ التَّفاؤل لي بذلك لما يحبُّه لنفسه، فلم يلبث أن أوقعَ[2] القضاءُ والقدرُ كلَّ واحدٍ منَّا في الولاية، والأمرُ بيد الله تعالى، يفعل ما يشاء. وقد قيل:

وَلِـيـتُ الـقـضـاءَ وَلَـيْـتَ الـقـضـاءَ لـم يـكـن شـيـئـاً تـولَّـيْـتُـهُ
فـأوقـعـنـي فـي الـقـضـاءِ الـقـضـاءُ ومـا كـنـتُ قِـدْمـاً تـمـنَّـيـتُـهُ

وأُخبرتُ عن القاضي جلال الدين البلقيني أنه قال يوماً لبعض أصحابه: إن مِتُّ، ترى كلاً مِنَ الولي العراقي والشهاب ابن حجر وأخي قاضياً، فكان كذلك، رحمة الله عليهم أجمعين.

[آفات القضاء]

وقد ندم شيخنا رحمه الله على قبوله وظيفة القضاء، لكون أربابِ الدَّولةِ لا يفرِّقون بين أُولي الفضل وغيرهم، ويُبالغون في اللَّوم حيث رُدَّت إشاراتُهم، وإن لم تكن على وفق الحقِّ، بل يُعادون على ذلك، واحتياج القاضي بسببه إلى مداراة الكبير والصَّغير، بحيثُ لا يُمكنه مع ذلك القيامُ بكل ما يرومه على وجه العدل.

---

(١) في (أ، ب): «فعبر».

(٢) في (أ): «وقع».

وصرَّح بأنه جنى على نفسه بتقليدِ أمرهم كما سيأتي كلامه[1] في قصيدته التي أجاب بها البدر ابن سلامة مِنَ المطارحات[2]، والتي أجاب بها الصلاح الأسيوطي مِنَ الألغاز[3]، بل وقع في أكثرِ ما علل به منعه قبول قضاء الشام ممَّا سيأتي قريباً.

وسمعته يقول: إنَّ مِنْ آفات التَّلبُّس بالقضاء أنَّ بعضهم ارتحلَ إلى لقائي، وأنَّه بلغه في أثناء توجُّهه تلبُّسي بوظيفةِ القضاء فرجع. انتهى.

وبلغني أنَّ السَّيِّد العارف بالله صفي الدين الإيجي عمّ أحد طلبة صاحب الترجمة صاحبنا السيد علاء الدين ممَّن اتَّفق له ذلك، [فإنه ارتحل مِنْ بلاده إلى لقاء شيخنا، فلمَّا وصل بيتَ المقدسِ بلغه ذلك][4]، فرجع، والله أعلم.

وكذا أخبرت عن الشيخ محمد البياتي المغربي أنه كان ممَّن يتردَّد إليه، ويأخذُ عنه، فلمَّا ولي القضاء، انجمع عنه، والله تعالى يتجاوز عنه، فما كان مقصدُه إلا جميلاً.

ولهم في فعلهم سَلَفٌ، فقد روينا عن العيشي، قال: حدَّثنا الحمَّادان، أنَّ ابن المبارك كان يتَّجِرُ ويقولُ: لولا خمسةٌ ما اتَّجرت: السُّفيانان وفُضيلٌ وابنُ السَّمَّاكِ وابنُ عُلَيَّة، فيَصِلُهم. فقدم سنةً، فقيل له: إنَّ ابنَ عُلية قد ولي القضاء، فلم يأتِهِ ولم يَصلْه، فركب ابنُ عُليَّة إليه، فلم يرفع به رأساً فانصرف، فلما كان مِنَ الغدِ، كتب إليه رُقعةً يقول: قد كنتُ منتظراً لبِرِّك، وجئتُكَ فلم تكلِّمْني، فما رأيتَ مني؟ فقال ابنُ المبارك: يأبى هذا الرَّجلُ إلاَّ أن نقشِّر له العصا، ثم كتب إليه:

يا جاعِلَ العلمِ له بازيًا ... يصطاد أموال المساكينِ
احتَلْتَ للدُّنيا ولذَّاتِها ... بحيلة[5] تذهب بالدِّينِ

---

(١) في (أ): «كلام».
(٢) ٢/٧٩٦.
(٣) ٢/٨٣٣.
(٤) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب).
(٥) في (ط): «بحيطة».

فصرت[1] مجنوناً بها بعدما ... كنتَ دواءً للمجانينِ

أين رِواياتُك فيما مضى ... عن ابنِ عونٍ وابنِ سيرينِ

أين رواياتُك في سردِها ... في تركِ أبواب السَّلاطينِ

إن قلتَ أُكرِهتُ فذا باطلٌ ... زلَّ حمارُ العلمِ في الطينِ

فلمَّا وقف ابن عُلَيَّة عليها، قام مِنْ مجلسِ القضاء، فوطىء بساطَ الرَّشيدِ، وقال: اللّهَ اللّهَ، ارحم شيبتي، فإنِّي لا أصبِرُ على القضاء، فقال: لعلَّ هذا المجنون أغراك؟ ثم أعفاه، فوجَّه إليه ابنُ المبارك حينئذٍ بالصُّرَّة.

ويُقال: إن ابن المبارك إنما كتبَ إليه هذه الأبيات لمَّا وليَ صدقات البصرة. وهو الصحيح][2].

وعُزل شيخنا بعدُ بيسيرٍ قبل استكمالِ سنة في الثامن أو السابع من ذي القعدة، وأُعيد الشَّيخُ شمسُ الدِّين الهروي، فباشر كعادته، ثم انفصل وأُعيد صاحبُ التَّرجمة في ثاني رجب سنة ثمان وعشرين وثمانمائة، وكان ـ فيما قاله القاضي محبُّ الدين البغدادي كما سلف ـ يوماً مشهوداً، وحصل للنَّاس سروران عظيمان: أحدهما بولايته، لأن محبَّته مغروسةٌ في قلوب الناس، والثاني بعزل الهروي، فإنَّ القلوب كانت اتَّفقت على بُغضه، لإساءته في ولايته، وارتكابه الأمور الذَّميمة.

ثم في الثامن مِنْ رجب توجَّه إلى مصر في موكب عظيم ومعه القُضاة ونوَّابهم والفقهاءُ مَنْ لا يكاد يحصر، وكان أيضاً يوماً مشهوداً.

وإذا لم يكن مِنَ الصَّرف بدُّ ... فليكُنْ بالكبارِ لا بالصِّغار

وإذا كانت المحاسن بعد الصـ ... ـرف محروسة فليسَ بعارِ

وقد كان عَقِبَ صرفه تكلَّم معه داودار السُّلطان يومئذٍ، واسمه جاني

---

(١) في (ط): «فصيرته».

(٢) من قوله) «ولهم في فعلهم سلف» في الصفحة السابقة إلى هنا لم يرد في (ب). والخبر في تاريخ بغداد ٦/ ٢٣٥ ـ ٢٣٧.

بك، في وزن مالٍ ليعود، فأنشد صاحبُ التَّرجمة حينئذٍ قوله:

الـــدَّويـــدارُ قـــال لـــي أنـــا أقـــضـــي مـــآربَـــكْ
قـــم زِنِ الـــمـــالَ قـــلـــت: لا حَـــفِـــظَ الله جـــانِـــبَـــكْ

على [أنَّ شيخنا لم يكن يتوقَّف عَنِ البذلِ، بحيث أنَّه كان ما يكلِّفه في أيَّام الظاهر فقط ثلاثة عشر ألف دينار، الذي من خالص مالِه مِنْ ذلك ستة، وباقيه كان يدفعُه مِنْ فائض الأوقاف، ويشهدُ عليه بوصوله إليه، وأنَّه يصرفه في مصارفه، وكان يتأوَّل في ذلك كلِّه، بحيث][1] أني قرأت بخطه ـ رحمه الله ـ ما نصُّه: مَنْ يبذلُ في القضاء المالَ لأجل عزل زيدٍ، فينبغي أن يؤجَر، لا أن يُوزر، والأعمال بالنيات.

قلت: وبهذا اعتذر شيخ الإسلام السِّراجُ البلقيني لحكمِ عَنْ ولده قاضي القُضاة جلال الدين كما عُلم في محله.

ونازع القاضي نجمُ الدين ابن حجي شيخنا في هذه الولاية، إذ سعى عليه جهده، لكنه لم يتمَّ له أمرٌ، واستمرَّ صاحبُ الترجمة في وظيفته إلى أن صُرف بعد أربع سنين ودون ثمانية أشهر في يوم الخميس سادس عشري صفر سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة، وفي هذه الولاية زِيدَ في تقليده: «والبلاد الشامية»، حيث يقال: قاضي القضاة بالديار[2] المصرية، واستمر ذلك له ولكلٍّ من وَلِيَ من تاريخه.

ولما صُرف مِنْ هذه الولاية، واستقرَّ القاضي علم الدين بشرط أن لا يزيد على عشرة نواب، وصادف في ولايته وقوعُ الطَّاعون المشهور، فلله الأمر.

ثم أُعيدَ صاحبُ التَّرجمة في سادس عشري جمادى الأولى سنة أربع وثلاثين، وفوَّضَ شيخُنا في هذه الولاية تبعاً لمرسوم السلطان للقاضي علم الدين نظرَ جامع طولون والناصرية، فلما كان بعد استكمالِ ستِّ سنين وأزْيَدَ

---

(١) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب).

(٢) في (ب، ط): «بالبلاد».

مِنْ أربعة أشهر في يوم الخميس خامس شوال سنة أربعين صُرف شيخُنا، واستقرَّ القاضي عَلَمُ الدين.

[وصار الزَّيني عبد الباسط يبلغ صاحبَ الترجمة في مدة بطالته يلفت السُّلطان إلى السلام عليه ومحادثته، ويقول له: إنَّ البلقيني[1] يطلع إلينا في أيام البطالة، فلم يقطع عنا قبوله وإقباله، فلم يسعه إلا الامتثال على طريق الاعتدال، فلمَّا اجتمعا، أخذ السُّلطانُ في التشوّق إليه بعد مزيد الإقبال عليه، فأنشده صاحبُ الترجمة لغيره:

محبُّكم اختار عنكم بعادَه ... وما كان منكم مُؤثِراً بنصيبهِ

ولكن رضيتم بُعده عَنْ جنابكم ... فآثر ما تَرْضَوْنَه ورضِي بهِ

فأطرق السُّلطان رأسه وخجل، فبادر عند ذلك شيخُنا، فقرأ الفاتحة، ودعا وانصرف. فلمَّا ولَّى، أرسل السُّلطان للزيني يُعلمه بأمر صاحب الترجمة بالطُّلوع في غدٍ ليعيده إلى وظيفته، فامتثل أمر السلطان][2].

وأعيد شيخُنا في سادس شوال سنة إحدى وأربعين.

فلما كان التاسع من شهر ربيع الآخر[3] مِنَ السنة التي تليها عند قراءة تقليد الظاهر جُقمق بالقصر، جرى كلامٌ يتعلَّق بالقُضاة، فقال شيخنا: عزلتُ نفسي، فقال له السُّلطان: أعدتُكَ، فقبل وخَلَعَ عليه وعلى رفقته.

ورسم حينئذٍ بإعادة الأوقاف التي كانت خرجت قبل، وهي وقف قراقوش في ولاية العراقي، ووقف بيبغا التُّركماني في ولاية ابن البلقيني، ووقف الأسدي في ولايته، ووقف الطَّيبرسيَّة المجاورة للجامع الأزهر، فأُعيد ذلك كلُّه بتوقيع جديدٍ، ووقع الإشهادُ على السُّلطان بذلك في أول جمادى الثاني حين التَّهنئة بالشهر بحضور القُضاة، وأكد عليه في أن لا يقبل

---

(١) في (ط): «ابن البلقيني».

(٢) من قوله: «وصار الزيني عبد الباسط» إلى هنا لم يرد في (ب) وورد في هامش (ح).

(٣) في (ب): «جمادى الأولى».

رسالة متجوِّه، ولا يؤجَّرَ وقفاً لذي جاهٍ، لسؤاله لهم في التَّأكيد عليه بذلك، لينتفع به في الوصول إلى غرض الحق، فما أحسنَ ذلك لو تمَّ.

فلمَّا كان المحرم من سنة أربع وأربعين، عيّن السُّلطان للقضاء الشيخ شمس الدين الونائي[1]، بعد أن أرسل لشيخنا أن لا يخطُبَ به يوم الجمعة، فخطب به أوَّل صفر القاضي برهان الدين بن المَيْلَق، لكنه ما تمَّ للونائي أمرٌ، وأُعيدَ صاحبُ الترجمة إلى وظيفته بسفارة تلميذه النَّاصري محمد ابن السلطان جُقمق في يوم الإثنين سادس عشر الشهر المذكور، وكان يوماً مشهوداً.

ووقعت قضيةٌ، وأظنها في هذه الولاية، وهي أنَّ السُّلطان قرَّر بعض الأمراء في شيءٍ مِنَ الأنظار التي كان استرجعها صاحبُ الترجمة، وجاءه الرسول عَنِ السُّلطان بأنَّه إن لم يُجِبْ لذلك [وإلاَّ... وسكت الرسولُ، فبادر بعزل نفسه][2]، وقال: عثر الحمار كان بشهوة المكاري، ثم صرف في يوم الإثنين خامس عشر ذي القعدة سنة ست وأربعين، وروسِلَ بالاجتماع بالسُّلطان، فاجتمع به[3] بعد يومين يوم الخميس، فبيَّن له عذرَه فيما كان نُسِبَ إليه، فعذَرَه وأعاده إلى الوظيفة بعد أن كان الشيخ قد صمَّم على عدم القَبُول مِنْ أول يوم، لكن أشار عليه المالكيُّ ـ وهو من تلامذته ـ بخلاف ذلك، حفظاً ـ زعم ـ لمالِه وولدِه وعِرضِه، فقَبِل حينئذٍ.

فلما كان في يوم الإثنين رابع ربيع الآخر سنة ثمان وأربعين، لبس خُلعَةَ الرِّضا، لكون السُّلطان كان قد عزله في اليوم الماضي، فلما كان في ليلة الجمعة الثامن مِنَ المحرم سنة تسع وأربعين، سقطت المنارةُ التي للفخريَّة القديمة في سويقة الصَّاحب، وهي مدرسةٌ قديمة جداً مِنْ إنشاء الفخر عثمان بعد السِّتمائة.

---

(١) في (أ): «النواوي»، تحريف. وهو شمس الدين محمد بن محمد بن عثمان الونائي، المتوفى سنة ٨٩٠هـ. انظر الضوء اللامع ٩/ ١٣٩ ـ ١٤٠.

(٢) ما بين حاصرتين ساقط من (ب).

(٣) «به» ساقطة من (أ).

قلت: لها ذكرٌ عند المنذري في «التكملة»[1] له في سنة سبع وثلاثين وستمائة، حيث أرَّخ وفاة الفقيه إسماعيل بن إبراهيم بن غازي بن علي النُّميري الحنفي، عُرف بابن فلوس، فإنَّه قال في ترجمته أيضاً ما نصُّه: ودَرَّس بمدرسة الأمير فخر الدين عثمان بالقاهرة مدَّةً. انتهى. فهي هذه.

وقد بناها بعد هذه الكائنة نظامُ المملكة الجمالي ناظرُ الخواصِّ يوسف ابن كاتب جكم، تقبَّل الله منه.

وكانت المئذنةُ مالت قليلاً، فحُذِّرَ السكانُ بالرَّبعِ المجاور لها، وهو مِنْ جملة أوقافها، فتهاونوا في ذلك، إلى أن سقطت بالعرض على واجهة المدرسة ووجه الربع، فنزل بعضٌ على بعضٍ، وهلك تحت الرَّدم جماعةٌ، فاجتمع الوالي والحاجبُ، واستخرجوا كثيراً مِنَ الأموات والأحياء، كل منهم مصاب بيد أو رِجل أو ظهر، فبلغ ذلك السلطان، فتغيَّظ منه، وطلب النَّاظرَ على المدرسة، وهو نور الدين القليوبي أمين الحكم، وأحد النواب، فتغيَّظ عليه، وظنَّ أنه ينوبُ في ذلك عَنْ صاحبِ الترجمة إلى أن انكشف الغطاء بأنه ليس له في ذلك ولايةٌ ولا نيابةٌ ولا عُرف بشيءٍ مِنْ ذلك منذ وَلِيَ وإلى تاريخه، لكن انتهز الأعداءُ الفرصةَ، وأوصلوا إلى السُّلطان أنَّ صاحب الترجمة يتبجَّح بأنه كان أصلاً عظيماً في استقراره[2] في السَّلطنة، وأنَّه ينسُب السلطان إلى الظلم ونحو ذلك، بل ألقَوْا في أذنه أنَّه التمس مِنْ رفيقه القاضي الحنفي أن ينفِّذ ما يصدرُ منه [من الحكم][3] بخلعه، وكان ذلك ممَّا أسرَّه شيخنا لقاضي القُضاة سعد الدين بن الديري وثُوقاً به، كما أخبرني به ابن الدَّيري المذكور بعدُ، فنمَّ عليه بصفاءِ خاطره، لا قصداً للأذيَّة، فازداد غضبُه، وراسله[4] بالعزل في يوم الإثنين حادي عشر الشهر

---

(١) ٣/ ٥٢٥.

(٢) في (أ): «استمراره».

(٣) ما بين حاصرتين ساقط من (أ).

(٤) في (أ): «وأرسل».

المذكور [بعد استكمال سبع سنين وأزيد من ثلاثة أشهر][1]، وأن يغرَّمَ دِيَةَ الموتى، وأخذ في مقاهرته حتَّى أخرَجَ عنه نظرَ البيبرسية ومشيختها، ولولا بركةُ النبيِّ ﷺ، لكان الأمر أشدَّ مِنْ ذلك.

ومـن تـكـن بـرسـول الله نـصـرتُـه إنْ تَـلْـقَـهُ الأسْـدُ فـي آجـامـهـا تـجـمِ

ولهذا راسله شيخنا مع العلاء بن أقبرس يقولُ له: القاضي جلال الدين البلقيني قتيل طَطَر، والقاضي وليُّ الدين بن العراقي قتيلُ الأشرف برسباي، وأنا قتيلُك، وأرجو أن الله تعالى يقتصُّ للمظلوم مِنَ الظَّالم، أو معنى هذا، ولكن قيل: إنَّ العلاء استشار الخليفة[2] في تبليغ هذه الرسالة، فمنعه مِنْ ذلك خشيةً على صاحب التَّرجمة، فالله أعلم.

ولما كان يوم الخميس رابع عشرة، طُلب الشيخ شمس الدين القاياتي إلى القلعة، لتقليد القضاء بعدَ أن كان القاضي كمال الدين بن البارزي حسَّن له الولاية، وأظهر هو له كراهتها وعدم الرَّغبة فيها، ثم اجتمع بالعلاَّمة مفخر الوقت الأمين الأقصرائي، وأظهر له ذلك أيضاً، فوافقه على هذا، وأنه هو الخيرُ في الدُّنيا والآخرة. قال: ويتم لك ذلك إن شاء الله بعدم الموافقة على الاجتماع بالسلطان، والتَّصميم على عدم القبول، وتفارقا على ذلك، فما تمَّ هذا الأمر.

وصعد في اليوم المذكور صحبة الكمال، فاجتمع بالسلطان، وأمره بذلك، فأجاب باشتراط أمورٍ أجابه إليها، والتمس منه أن يلبَسَ الخُلعة والتَّشريفَ على العادة، فامتنع وتقلَّد ورجع وهو راكب بغلة لكاتب السِّر ابن البارزي بثيابه البيضِ وطيلسانه، فدخل الصَّالحيةَ وصُحبته جماعة المباشرين والدوادار الكبير والثاني على العادة، [ولم يسمع الدعوى التي جرت العادة][3] بها، ثم توجَّه إلى منزله، فاستدعى بمباشري المودع والأوقاف، وهرع النَّاسُ

(١) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب).

(٢) في (أ): «الحنفية»، وهو تحريف.

(٣) ما بين حاصرتين ساقط من (أ).

للسلام عليه وعلى صاحب التَّرجمة، بل سلَّم كلُّ واحدٍ منهما على الآخر بمنزله، وأنشد شيخُنا إذ ذاك ما رآه فيما يغلبُ على ظنِّي في «مرآة الزمان» لسبط بن الجوزي، حيث قال: عُزِلَ أبو عمر بن عبد الواحد عن قضاء البصرة، وقُلِّدَ أبو الحسن بن أبي الشَّوارب، يعني محمد بن الحسن بن عبد الله، المتوفى سنة تسع وأربعين وثلاثمائة، فقال العصفريُّ الشاعر:

عندي حديث ظريف ... بمثله يُتغنى
مِن قاضيين يُعزَّى ... هذا وهذا يُهَنَّا
فذا يقول: اكرَهُونا ... وذا يقول: استرحنا
ويكذبان ونهذي ... بِمَنْ يصدّقُ منّا

وكان كافَّةُ الناس ـ إلاَّ مَنْ شذَّ ـ توهَّم أنَّهما من إنشائه، مع أنَّهما في كتاب متداول بأيدي جَمْعٍ مِنَ الفُضلاء، وهو «معيد النعم ومبيد النقم»[1] للتاج السبكي، لكن شطر ثانيهما[2] عنده:

ويكذباني جميعاً ... ومَنْ يصدّق منّا

وبلغ ذلك القاياتي، فتأثَّر وضمَّ ذلك لما كان عنده قبل، حيث وقع بينه وبينَ العلاَّمة العلاء القلقشندي، وهما بمجلس شيخهما صاحب الترجمة، مباحثة سطا فيها العلاءُ عليه، فلم ينتصر شيخهما، بل سكت بناءً على أنه لا يُنسب لساكت قول.

[وصار[3] القاياتي يقول عَقِبَ ذلك: قد كنتُ أردتُ القيامَ حين ابتداء العلاء، فمنعني الشيخُ مِنْ ذلك، فكأنه كان يحبُّ ما وقع، ومعاذَ الله أن

---

(١) ص ٧٣.

(٢) قال السفيري في «المختصر» معقباً على ذكر السخاوي لهذه الأبيات بلفظ التثنية. وكأن الشيخ شمس الدين السخاوي لم يقرأ في فن العروض ورأى هذه الأبيات مكتوبة في شطرين، فتوهم أنها بيتان.

(٣) من هنا إلى قوله: «رحمهم الله أجمعين» لم يرد في (ب).

يظنّ بشيخنا ذلك، لا سيّما وقد صرّح بما يُقبل مِنْ مثله ويُعذَرُ به، والأعمالُ بالنيات. هذا مع كون القاياتي ـ رحمه الله ـ كان كثيرَ التحمُّل وعدم إظهارِ ما يتّفق ممَّا يشبه هذا.

ولقد حكى لي بعضُ مَنْ أثِقُ به أنَّه عُقِد مجلسٌ بالمؤيدية بين يدي شيخنا وبقيَّة القضاة، وحضر كاتبُ السِّرِّ البدري بن مزهر والدوادار أزبك وجماعة، لإخراج مَنِ استقرَّ فيها بنزولٍ، لكونه خلافَ شرط الواقف. وحضر مِنْ أعيان الجماعة بها القاياتي والأبناسي والشهاب بن هشام، فجلسوا بين يدي شيخنا، وشرع شيخُنا في الكلام، فبادره الثلاثة، فاغتاظ عليهم، وقال: من أدبكم لم لا تسمعون كلامي إلى آخره؟ فإن وجدتموه وافياً بالغرضِ فذاك، وإلاَّ فتمِّمُوه، فسكتوا عن آخرهم.

قال الحاكي: واتفق أنني اجتمعت بابن هشام، فرأيته متألِّماً بسبب مخاطبة شيخنا لهم بذلك، وذكر ما لا أحبُّ إثباته. قال: ثم لقيتُ الأبناسي، فأبلغته المقالة المشار إليها فأنكرها، وقال: لستُ أقطع ما بيني وبينه، وأمتنع عن مصالحَ وشفاعاتٍ تُلتَمَسُ منِّي عنده لأجل كلمة. مع أن الأدب فيما رسم به، بل هو أستاذُنا وشيخُنا.

قال: ولقيتُ القاياتي، فذكرتُ له مقالة كلٍّ منهما، فلم يُبْدِ كلمةً، ولا خاض في شيءٍ مِنَ الطريقين، رحمهم الله أجمعين].

ولم يلبث القاياتي إلا يسيراً، وفَجَأَهُ الموت، فأصابته[1] يوم السبت تاسع عشر[2] المحرم سنة خمسين حمَّى صفراوية، ولم يكن قبل ذلك يتداوى، فحمله أولاده في هذه المرضة على التداوي والحُقنة، فخبطوا في أمره، فحطَّت قوَّتُه، ولم يزل مرضه يتزايد حتى مات بُكرة يوم الإثنين ثامن عشر[3] المحرم المذكور، فأُعيد صاحب الترجمة بعد سبعة أيام في يوم

---

(١) «فأصابته» ساقطة من (أ).

(٢) في (أ): شهر.

(٣) في (ب): «خامس عشر» وفي (أ): «ثامن عشر». وما هنا موافق لما في إنباء الغمر ٢٤٧/٩، وذيل رفع الإصر ص ٢٨٧.

الإثنين خامس صفر سنة[1] خمسين، وهذه الكرَّة الخامسة، وفرح الناس بذلك كثيراً، واستمرَّ إلى أن انفصل في أواخر ذي الحجة من السنة، [وفي أثناء هذه الولاية أُلبِسَ خُلعة الرِّضا][2] وقُرِّرَ ابن البلقيني في أول يوم مِنَ المحرم سنة إحدى وخمسين، ثم أُعيد في يوم الإثنين ثامن ربيع الثاني سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة بعد انفصال القاضي ولي الدين السَّفطي، فإنه كان استقرَّ عقب ابن البلقيني في العاشر مِنْ شهر ربيع الآخر من سنة إحدى وخمسين، فأقام شيخُنا يسيراً، ثم انفصل في خامس عشري جمادى الثاني من السَّنة بعد سبعة وسبعين[3] يوماً، وأُعيد ابن البلقيني في يوم الثلاثاء عشرينه، وكانوا راموا انفصال صاحب الترجمة قبلُ بالشَّرف المناوي بعد أن أعطوا[4] الشَّرفَ تدريس الشافعي، فما وافق استحياءً مِنْ صاحب الترجمة.

ولما ولي ابنُ البلقيني، توجَّه شيخُنا للسَّلام عليه، فباسطه وعرَّفه أنه لم يَصِرْ له رغبة في القضاء لتطمين فكره، ثم أمر نقيبه بالتوجُّه إليه، ويأمره أن يحلف له أيماناً مغلَّظة ـ ولو بالطَّلاق ـ أنَّ شيخنا صاحبَ التَّرجمة ما بقيت فيه شعرة تقبلُ اسم القضاء، ويلتمس منه أن تكون أمورُ ابنه عنده مرعيةً، لأنه هو المحرِّك لوالده في ذلك، بل كثيراً هو الذي كان يسعى ويتكلَّف مِنْ غير علم والده إلى أن يُجابَ، ففعل النَّقيبُ ـ وهو القاضي شهاب الدين بن يعقوب ـ ذلك، فازداد القاضي علمُ الدين بذلك طمأنينة، وأخذ كلُّ واحدٍ منهما في التودُّد لصاحبه، حتى إنَّه ختم «البخاري» المقروء لجهته في أواخر شعبان، فحضر القاضي، وماتت الشَّريفة ابنة أخت جهة[5] صاحب الترجمة، فحضر أيضاً للصلاة عليها، وردَّد الناسُ فكرهم في أيِّهما يصلي إماماً وفي محل الصلاة، لأن محلَّ دفنها بالقُرب مِنْ جامع المارداني،

(١) في (ب، ط) «خامس عشري»، وفي (ح) «ثامن عشري».
(٢) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب).
(٣) في (ب): «بعد سبعين».
(٤) في (ب): «حين أعطوا».
(٥) «جهة» ساقطة من (ب).

وبيتها بالقُرب مِنْ منزل شيخنا، فما شعروا إلاَّ وقد أمر صاحبُ التَّرجمة، بإدخال الجنازة جامع الأقمر، وقدَّم الشَّريفَ النَّسَّابة للصَّلاةِ، قائلاً له: تقدَّم يا سيِّد، فإنَّها ابنةُ عمِّك وأنت أحقُّ بها، فكانت مِنْ النكت اللطيفة.

ونحوه ما اتَّفق قبل ذلك أنَّهما اجتمعا في وليمةٍ عند القاضي أبي العدل البلقيني في مدرستهم، وكان بينهما إذ ذاك شيءٌ، وشيخُنا هو القاضي حينئذٍ، فحضرت الصَّلاةُ، فقدم الشيخ نور الدين بن الركَّاب المقرىء للصلاة إماماً.

وأين هذا مما اتَّفق، وهو أنه في رجب سنة ثمان وثلاثين توفي الشهابُ أحمد بن ناصر الدين محمد بن أبي بكر بن رسلان البلقيني، قريب قاضي القضاة علم الدين، فحضر شيخُنا صاحبُ التَّرجمة ـ وهو إذ ذاك صاحبُ المنصب ـ جنازتَه مع قريبه، فلمَّا انتهيا إلى قُرب محلِّ الصَّلاة، أمر القريب بوضع النَّعش، وتقدَّم للصَّلاة عليه إماماً، فركب صاحبُ التَّرجمة بغلته وانصرف.

ولفعل القاضي علم الدين هذا لمَّا توفي القاضي تقي الدين البلقيني، [وذلك في شوال من السنة][1]، وكان شيخنا إذ ذاك أيضاً قاضياً، حضر إلى بيته فعزّى ولدَه وانصرف، واعتذر عن عدم الحضُور بقوله: القريبُ أولى.

ولما حضر البلقيني في ختم «البخاري» المشار إليه. سأل بعض الفضلاء عن الحكمة في انفراد طلحة بالقيام لكعب في قصَّة توبته رضي الله عنهما، فبادر القاضي بقوله: لقرابةٍ بينهما، فعارضه حفيدُ أخيه القاضي علاء الدين في ذلك بقوله: مِنْ أين القرابةُ؟ وأيَّده شيخُنا بقوله: أحسنت بارك الله فيك، لم تكن بينهما قرابةٌ أصلاً. نعم، لو قال القاضي لمؤاخاةِ النَّبيِّ ﷺ بينهما، لكان أحسن[2]، فتغيَّر خاطِرُه من ذلك، وبادر حين فراغ المجلس، واستجازه القارىء ـ وهو سبطُ شيخنا على العادة ـ إلى الإجازة، فتبسَّم

(١) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب).

(٢) في (ب): «حسناً».

صاحبُ التَّرجمة قائلاً له: مولانا قاضي القضاة أحبَّ إتحاف الجماعة بإجازته، لعلمه بحصولها لهم في كلِّ وقت منَّا.

واستمر شيخنا منفصلاً عَنِ القضاء، مخلصاً في عدم الرغبة إلى العَوْدِ إليه حتى مات، وما ذاك إلاَّ لإرادة الخير به، وإلاَّ فقد سمعتُه مراراً عقِبَ عزله بالقاياتي يحكي عن بعض الأكابر قوله: ما سُررنا بالولاية، لكن ساءنا العزلُ. وقال في «شرح البخاري» عند حديث «تجدون خير الناس في هذا الشأن ـ أي الولاية والإمرة ـ أشدّهم له كراهية»: معناه أنَّ الدُّخول في عهدة الإمرة مكروه مِنْ جهة تحمّل المشقَّة فيه، وإنَّما تشتدُّ الكراهةُ له مِمَّن يتَّصفُ بالعقل والدِّين، لما فيه مِنْ صعوبة العمل بالعدل وحمل النَّاس على رفع الظلم، ولما يترتب عليه مِنْ مطالبة الله تعالى للقائم به مِنْ حقوقه وحقوق عباده، ولا تخفى خيريَّةُ مَنْ خاف مقامَ ربِّه.

وأمَّا قوله: «وتجدون مِن خير النَّاس أشدَّ النَّاس كراهيةً لهذا الشأن حتى يقع فيه»، فإنه قيَّدَ الإطلاقَ في الرِّواية الأولى، وعرف أنَّ «مِنْ» فيه مُزادةٌ، وأن مَنِ اتُّصفَ بذلك، لا يكون خيرَ النَّاس على الإطلاق.

وأمَّا قوله: «حتى يقع فيه»، فاختُلفَ في معناه، فقيل: معناه: أن مَنْ لم يكن حريصاً على الإمرة، غير راغبٍ فيها، إذا حصلت له بغير سؤالٍ تزولُ عنه الكراهة فيه، لما يرى مِنْ إعانة الله تعالى له عليها، فيأمن على دينه مَنْ كان يخاف عليه منها قبل أن يقع فيها، ومِنْ ثَمَّ أحب بعضُ مَنْ دخل فيها مِنَ السَّلفِ الصَّالح استمرارها حتى قاتل عليها، وصرَّحَ بعضُ مَنْ عُزِلَ منهم، بأنَّه لم تسرّه الولاية، بل ساءه العزل. وقيل: المراد بقوله: «حتى يقع فيه»، أي: فإذا وقع فيه، لا يجوزُ له أن يكرهه. وقيل: معناه أنَّ العادة جرت بذلك، وأنَّ مَنْ حرَصَ على الشَّيء ورغِب في طلبه، قلَّ أن يحصُلَ له، ومَن أعرض عَنِ الشَّيء، وقلَّت رغبتُه فيه، يحصل له غالباً.

قلت: وقد قال بعضهم:

حُمِلْتُ على القضاء فلم أُرِدْه وكان عليَّ أثقلَ مِنْ ثبيرِ

فلمَّا أن عُزِلْتُ جعلتُ أشدو ... لقد أنقذت مِنْ شرٍّ كبير

ومدَّة ولاياته في المِرار كلِّها تزيد على إحدى وعشرين سنة بأشهر.

[بعض أعماله في القضاء:]

وكان ـ رحمه الله ـ ذا دُرْبَةٍ[1] بالأحكام، وخبرةٍ بالمصطلح، له قوماتٌ في الله تعالى، لا سيَّما في ولايته القضاء. فمِنْ ذلك أنَّه في السَّنة الأولى من ولايته، عقد مجلس بسبب أخذِ الزكاة مِنَ التُّجار، فقام مع التُّجار قصداً لعدم تطرُّق الظلم إليهم[2]، وأيَّدهم بقوله: أما التُّجَّار، فإنهم يؤدُّون إلى السَّلطنة مِنَ المكوس أضعافَ مقدار الزكاة، وهم مأمونون على ما تحت أيديهم مِنَ الزكاة، وأمَّا زكاةُ الماشية، فليس في الديار المصرية ـ غالباً ـ سائمة، وأمَّا زكاة النَّبات، فغالبُ مَنْ يزرع مِنْ فلاَّحي السلطان أو الأمراء. وتبِعَهُ المالكي والحنبلي، وانفرجت عَنِ التُّجار وغيرهم. فرحمه الله تعالى ورضي عنه.

ومنه كائنة الشَّيخ شمس الدين محمد[3] بن عمر الميموني، حكم التَّفَهْني بزندقته وسفْكِ دمه، وكان فيها شائبة نفسية، والتمس التَّفَهْني مِنَ الحنبلي التَّنفيذَ، فامتنع إلاَّ بعد الشَّافعيِّ، وهو صاحب التَّرجمة، فسُئِلَ فامتنع حتى قال له السلطان، فقال: قد وقَعَتْ عندي ريبةٌ تمنع مِنَ التَّنفيذ، ثم أبداها، وكانت قضية[4] طويلة، تعصب أكثر الجند[5] وغيرهم فيها على الميموني تبعاً للتَّفَهْني، وآل أمره إلى أن انفك مِنَ القتل على يد صاحب الترجمة قصداً للحق.

ونحوُ هذه الواقعة في زمن التقي بن دقيق العيد كائنة فتح الدين

---

(١) في (أ): «رتبة»، تحريف.

(٢) في (أ): «عليهم».

(٣) في (ط): «شمس الدين بن محمد»، خطأ. وانظر الضوء اللامع ٨/ ٢٧٠.

(٤) في (ط): «قصة».

(٥) في (أ) و(ب): «الحنفية».

أحمد بن محمد البَققي المصري، إلاَّ أن الميموني لم يُقتل، وهذا قُتِلَ باجتهاد علي بن مخلوف النُّويري المالكي القاضي، وقيامه في ذلك، وكان الفتحُ يكثرُ الوقيعة فيه.

واتَّفق لصاحب الترجمة أنه عُقد مجلس بسبب شخص وقع في بعض الأئمة، ورامُوا تكفيره فعاكسهم، وقرر مسألة سابِّ الصَّحابي، فكان ذلك سبباً للكفّ عن قتله، وقد قال في «فتح الباري» ما نصُّه: اختلف في سابِّ الصَّحابيِّ، فقال عياض: ذهب الجمهورُ إلى أنَّه يُعزَّر، وعن بعض المالكية: يُقتل، وخصَّ بعضُ الشَّافعية ذلك بالشيخين والحسن والحسين، فحكى القاضي حسين في ذلك وجهين، وقوَّاه السُّبكي الكبير في حقِّ مَنْ كفَّر الشَّيخين، وكذا مَنْ كفَّر مَنْ صرَّح النبيُّ ﷺ بإيمانه، أو تبشيره بالجنة، إذا تواتر الخبرُ بذلك عنه، لما تضمَّن مِنْ تكذيب رسول الله ﷺ. نسأل الله السلامة.

ومنه أنَّه تكلَّم مع السُّلطان في أن لا تُطفأ القناديلُ في رمضان إلاَّ قُبيل طلوع الفجر، لما يحصُل مِنَ الإجحاف بالنَّاس ممَّن ينامُ ثمَّ يستيقظ وهو عطشان، حيث يمتنع عَنِ الشُّرب ظنّاً منه أنَّ ذلك حَرُمَ، فوافق السُّلطان على ذلك ثم عُقد مجلس بسببه، فاتَّفق مَنْ حضر على أنَّه يترتَّبُ على ذلك أنْ يغلطَ مَنْ كان يعرفُ العادة المستمرَّة، فيبطُل صومُه، فتوقَّف الأمرُ، واستمرت العادة، وكان ممَّن قام في الشِّقِّ الثاني: العلامة شهاب الدين بن المجدي.

وكان مقصِدُ شيخنا جميلاً، لا سيما وقد صحَّ: «لا يزال النَّاسُ بخير ما عجَّلوا الفطر وأخَّروا السَّحور». وقد قال رحمه الله في «فتح الباري»: مِنَ البدع المنكرة ما أحدث الناسُ في هذا الزمان من إيقاع الأذان الثاني قبل الفجر بنحو ثلث ساعة في رمضان وإطفاء المصابيح التي جعلت علامةً لتحريم الأكل والشُّرب على مَنْ يريد الصِّيامَ، زعماً ممَّن أحدثه أنه للاحتياط في العبادة[1]، ولا يعلم بذلك إلاَّ آحاد الناس، وقد جرَّهم ذلك إلى أن

(١) في (أ): «العادة»، تحريف.

صاروا لا يؤذنون إلا بعد المغرب بدرجة، لتمكين[1] الوقت ـ زعموا ـ، فأخَّروا الفِطْرَ وعجَّلوا السَّحور، فخالفوا السُّنَّة، فلذلك قلَّ عنهمُ الخيرُ، وكثُر فيهمُ الشَّرُّ، والله المستعان.

ومنه أنه قدِمَ العلامة علاء الدين البخاري، والتمس مِنَ السلطان إبطالَ إدارة المحمل، حسماً لمادة الفساد التي جرت العادة بوقوعه عند إدارته ليلاً ونهاراً، فأمر السُّلطانُ القضاة وكاتب السِّرِّ بالتوجُّه إلى الشيخ، والتكلم معه في المسألة ففعلوا، فكان مِنْ كلام صاحب الترجمة ـ وهو الشَّافعي ـ: ينبغي النظرُ في السبب في هذه الإدارة، فيعمل بما فيه المصلحة منها، ويُزال ما فيه المفسدة، وذلك أنَّ الأصل فيه إعلام أهل الآفاق أن الطريق مِنْ مصر إلى الحجاز آمنة، وأن من شاء أن يَحُجَّ، فلا يتأخر خشية خوف الطَّريق، وذلك لما كان حدث قبل ذلك مِنَ انقطاع الطَّريق إلى مكة مِنْ جهة مصر، كما هي الآن منقطعة غالباً مِنْ العراق. فالإدارةُ لعلَّها لا بأس بها لهذا المعنى، وما يترتَّبُ عليها مِنَ المفاسد يمكن إزالتُه بأن يبطل الأمر بزينة الحوانيت، فإنَّها السَّببُ في جلوس الناس فيها، وكثرة ما يوقَدُ مِنَ الشموع والقناديل، ويجتمع فيها مِنْ أهل الفساد، فإذا تُرِكَ هذا، وأمر السلطان مَنْ تعاطى إدارة المحمل مِنْ غير تقدُّم إعلام النَّاسِ بذلك، حصل الجمعُ بين المصلحتين، وانفصل المجلسُ على ذلك.

ومنه لمَّا نودي على الفلوس أن يُباع الرطل المنَقَّى منها بثمانية عشر درهماً، وفرح من كان عنده منها حاصلٌ، وحزِنَ مَنْ عليه منها دَيْنٌ، لما يقاسونه مِنْ نُوَّاب الحكم في إلزامهم إعطاء ذلك بالوزن الأول. قال صاحب الترجمة: وفيه بحثٌ كثير، وبيَّنتُ أنَّ ذلك لا يلزم على الإطلاق، بل لا بدَّ فيه مِنْ شروط، واقتضى الحال كتابة مراسيم للشُّهود أن لا يكتبوا وثيقةً في معاملةٍ ولا صداقاً ولا غيره إلاَّ بأحد النَّقدين الذهب أو الفضة، بسبب شدة اختلال أحوال النَّاس واختلاف أحوال الفلوس التي صارت هي النَّقد عندهم في عُرْفهم، مع عزَّة الفلوس وعدمها كانوا يكتبون ذلك بالفلوس، مع

---

(١) في (أ): «لتمكن».

تحقُّقهم أنَّه لا وجود لها، وأن لا حقيقةَ لذلك الإقرار، ثمَّ إذا نودي عليها بأن يُزادَ سعرُها، يصير مَنْ كُتِبَ له يطالب بذلك الوزن، فأجحف ذلك بالنَّاس، فحُسِمت هذه المادَّة على يد صاحب الترجمة، وتمادى الاختلاف بسبب ما كان كتب أوّلاً، ولم يزل في اضمحلالٍ بحمد الله وعونه.

[واختلف مع جماعة المفتين مِنْ أهل عصره في فَهْم كلام واقفٍ، فكان هو وجماعةٌ في جانب، وخالفهم آخرون، فامتنع مِنْ بَثِّ الحكم بما فهمه، [وصرّح لطالب الحكم][1] منه بقوله: يا أخي، لم أوافق على فهمي، بل نوزِعْتُ فيه، وأشار بالصُّلح.

ولذا كان تلميذُه الجلال المحلّي ـ وهو المنفرد مِنَ الشَّافعية بمخالفته ـ يقول: إنه مُنْصِفٌ، فأين هذا مِنْ قاضٍ يُحاقِقُ ويخانِقُ ويزاحم ويضايق، ويتعرَّض لمخالفيه بالتَّنقيص والتَّقبيح، والإهانة والتجريح؟ ولكن حب الدنيا رأس كل خطيئة. نسأل الله العافية من كلّ بليَّة][2].

ومن وُفورِ صلابته قبل استقراره في القضاء الأكبر: ما حكاه لي الشريف نقيبُ شيخنا شيخ الإسلام سعد الدين بن الدَّيري، أنَّه امتنع مِنْ قَبول شهادة ابن النُّسخة[3] في القِيمةِ أيام عِزِّه وضخامته، إذ كان جمال الدين الاستادار حياً، وراودوه على ذلك، وتوسَّلُوا إليه، فامتنع وقال: أقبل عاميين من المهندسين دونه. رحمه الله وإيانا.

[وكذا كان يقول فيما يقع التَّصادُقُ عليه غالباً: هو بتسميته بالتكاذب أصدق][4].

واتَّفق في بعض ولاياته تجديد الحوانيت التي فيها السُّيوفيون والصيارف بظاهر الصَّاغة وعلوها، وكان قد أخذ فيها الخرابُ، فاستُبدل

---

(١) هذه العبارة ساقطة من (ط).

(٢) من قوله: «واختلف مع جماعة المفتين» إلى هنا لم يرد في (ب)، وورد في (ط) بخط مغاير عن المتن، وورد في هامش (ح) بخط المصنف.

(٣) هو شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد، المتوفى سنة ٨٤٩هـ. انظر الضوء اللامع ٢/ ٩٣ ـ ٩٤.

(٤) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب).

النّصفُ والرُّبعُ بمالٍ جزيل يعمر به في الربع الباقي لجهة وقفه على الصالحية، فعمر عمارة جديدة، وصارت أجرةُ الرُّبع أزيدَ مِنْ أجرة الكل بالنسبة لما كان يفضل بعد الصَّرف في ترميمه.

وبلغه أنَّ بعض الأعيان حسَّن للأشرف برسباي أخذَ الحوانيت المجاورة للكاملية، وهي تحت نظره في جملة أوقاف البيبرسية، وكانت مُحكمة البناء، غير أنَّها شَعِثَةٌ، ففي الحال لمَّ شعثَها بالبياض، وصارت تُضيءُ، فكفُّوا عن ذلك، وقد استولى عليها الأشرف إينال بعد زمنٍ طويل.

وكان يمتنع من تنفيذ شيء من الاستبدالات بالمال، حتى امتنع من فعل ذلك للقاضي عبد الباسط وفيروز السَّاقي ونحوهما، إلا إن وُضع المال عند مَنْ يُوثَقُ به إلى أن يُشترى به البدل.

وكذا كان يمتنع مِنْ سماع الدَّعوى مِنْ كثيرٍ مِنَ المتمرِّدين على أخصامهم بأنهم لا يطالبونهم إلاَّ مِنَ الشَّرع الشَّريف، ويقول: أنا لا أمنع مَنْ يتوصَّلُ إلى خلاص حقِّه ممَّن يكونُ متمرداً بالشرطة.

[وبذلك أفتى شيخُنا العزُّ عبد السلام البغدادي الحنفي، فإنَّني قرأتُ بخطِّه على فُتيا ما نصُّه: وحَمْلُ طالبِ الحقِّ غريمه المدافع المتمرِّد عن إعطاء ما وجب عليه إلى الولاة الحُماة ـ لا سيَّما في زماننا ـ جائز، ولا لَوْمَ عليه][1].

وكان في أول الأمر شديدَ الحرص على البقية في كل وقف لفائض ولو قلَّ، ليصرف في العمارة إنِ احتيجَ إليها، ويتحرَّى في التَّقرير على الأوقاف، حتى كان ـ فيما بلغني عنه ـ يقول: إذا رتبت لشخصٍ خمسينَ درهماً، أنظر في وقفٍ له يكون بخمسين ديناراً، أو نحو ذلك.

ومِنَ الاتفاقيات الدَّالَّة على شدَّة غضبه لله ولرسوله: أنهم وجدوا في زمن الأشرف برسباي شخصاً مِنْ أتباع الشيخ نسيم الدين التبريزي نزيل حلب، وشيخ الخروفية المقتول على الزَّندقة سنة عشرين وثمانمائة ومعه

(١) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب).

كتابٌ فيه اعتقادات منكرةٌ فأحضروه، فأحرق صاحبُ الترجمة الكتابَ الذي معه، وأراد تأديبه، فحلف أنَّه لا يعرف ما فيه، وأنَّه وجده مع شخصٍ، فظنَّ أنَّ فيه شيئاً مِنَ الرَّقائق، فأُطلق بعد أن تبرّأ مِمَّا في الكتاب المذكور، وتشهَّد والتزم أحكام الإسلام.

وكانت المجالسُ المعقودة في الوقائع ونحوها بوجوده ممتعة، بل مَنْ كان يحضر بقصد الازدراء يرجع خائباً. فمِنْ ذلك أنَّه في سنة سبع وثلاثين حضر أعجميٌّ يقال له: شمس الدين محمد الهروي، ويقال له: ابن الحلاَّج، كهلٌ من أبناء الأربعين، وادعَّى أنه يعرف مائة وعشرين علماً، وأظهر بأوْاً عظيماً، وشرع يسأل أسئلةً مشكلةً، وظهرت منه أمورٌ تدل على إعجاب زائدٍ، فآل أمرُه إلى أن وقعت منه أمور أُنكِرَت مِنْ جهة المعتقَدِ، فزُجر، فخذل بعد ذلك، وصار كآحاد الطَّلبة، واعتذر بعدَ ذلك بأن بعض الحاسدين لصاحب الترجمة أغراه بذلك، ظنّاً منه أنَّ ذلك ينقُصُ مِنْ قدره، فأبى الله ذلك، وحاق المكر السَّيِّئُ بأهله، ولله الحمد.

قال شيخنا: وفي الجملة، فالرَّجلُ فيه ذكاءٌ، وعلى ذهنه فوائد كثيرةٌ، وعنده استعدادٌ، ويعرف الطب[1]، لكن عُدَّت عليه سقطات.

فلمَّا كان في السنة التي تليها، أمر السلطان صاحب الترجمة إذا حضر لسماع الحديث أن يحضر صُحبتَه فلقةً وعصاً، ومن تعدّى في كلامه أو أساء الأدب أُدِّبَ، وأكَّد ذلك فما فعل.

ثم في سنة أربعين ألزموا السُّكوتَ حتى لم يتكلم سوى صاحب الترجمة، رد على القارىء مواضع مِنَ الأسانيد أسماء تبدَّلها أو تحرَّفها من سبق اللسان، لكنه ما استمرَّ.

ووقع من العلاء الرومي حطٌّ على الشيخ باكير، وآل أمره معه في مباحثة إلى أن كفَّره، فردَّ الشافعي ـ وهو شيخُنا ـ على العلاء، ووافقه الجماعة وكذا السلطان، فسكت الرومي على مضَضٍ، لكنه شرع في كتابة

(١) في (أ): «الطلب».

أسئلة ودسَّها إلى السلطان ليجيب عنها الشافعي، فأحضرها بعض الدويدارية، فسلَّمها للشافعي، فقرأها وقال له: يطلب الجواب، فذهب ولم يَعُدْ، فذكر الشافعي للحاضرين أن أول الورق مقسماً بأيمان عظيمة أن أعلم أهل المجلس لا يعلم معنى قال رسول الله، وكلاماً آخر فيه عجرفة ولحن، فأجمع مَنْ سمع ذلك على ذمِّه.

حسدوا الفتى إذ لم ينالوا سعيَه ... فالقوم أعداءٌ له وخصومُ

وقرأتُ بخطِّ صاحب الترجمة ما نصُّه: قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١]. حضرت مجلس الحديث بالقلعة، واتَّفق أنه وقع لغط كثير، فلما انتهى المجلس بأذان العصر، أجبت المؤذن، ثمَّ استغفرتُ سرَّاً عدداً معيّناً خطر لي، فعند انتهاء ما أردت من العدد، قرأ القارىء على العادة العُشر ثم القصيدة، فاتَّفق أنه قرأ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٣]، فانشرحت بذلك، وتفاءلت منه بخير، ولله الحمد، ثم لله الحمد.

ومِنْ ذلك أنهم استعملوا الشيخ جلال الدين عبد الرحمن الوجيزي، مع أنه كان هو وأبوه من جماعة صاحب الترجمة، لكنه كان معروفَ الحال. بلغني عن صاحب الترجمة ـ ولم أسمعه منه ـ أنه كان يقول: هما اثنان، عاقل يتمجنن، ومجنون يتمعقل، يشير بالأول إلى البدر بن الشريدار، وبالثاني إلى هذا، بأن قال عند شروع السُّويفي في قراءة الحديث بين يديه في القلعة بحضور رفقته القضاة والسلطان على العادة، وقوله: وبسندكم ما نصُّه، أيها القارىء حسبُك، إن أردت تخصيص الشافعي يعني صاحب الترجمة هذا[1]، فلا معنى للتخصيص، في المجلس مَنْ هو مثله في السَّند، وإن أردت التعميم فأفصِحْ لنا عن مرادك، فلم يلتفت شيخُنا لذلك، بل قطع كلامه بقوله للقارىء: اقرأ، مع قدرته حينئذٍ على إقامته مِنَ المجلس، وانتقامه منه، لكنه راعى قِدَمَ ملازمته له مع ما استُفيض من جنونه، غفر الله لنا وله.

---

(١) في (ط): «بهذا».

ذكر الإشارة إلى محنته التي شارك فيها غيره من السادات بسبب ولده

وأصلها أن شمس الدين محمد بن الشهاب أحمد بن صالح الشَّطنوفي المباشر بجامع طولون وغيره، والمتوفى والدُه سنة إحدى وأربعين، رفع إليه قُصَّة يطلبُ فيها معلومَ المباشرة بالجامع المذكور عن مدة، فكتب له: يُصرف له عن المدة التي باشرها، فاغتاظ بسبب ذلك، وجاء إليه، فاجتمع به وهو بالمحمودية، وعرَّفه أن علمه بذلك مِنْ أكبر مقاصده، فقال له: جزاك الله خيراً، اطلب من البدر بن عبد العزيز حساب المدَّة وانظر فيه، فشرع في ذلك، فإذا البلاء ـ كما قال ـ كلُّه من ابن عبد العزيز، آذى نفسه ورفقته وولد شيخ الإسلام، وله في ذلك شائبة كبيرة مما لا شعور لأبيه بشيءٍ منه. قال: وشيخ الإسلام ليس في جهته شيءٌ من مالِ الوقف المذكور. غايته أنه وُكل الأمر في ذلك لمن لم ينصحه، واشتغل هو بما كان بصدده من العلم والإقراء ونحو ذلك.

قال: ولمَّا نظرت الحساب، وجدت فيه بواقي صيَّرها ابنُ عبد العزيز باسم نفسه، كان إذا تأخَّر على المستأجرين من الخراج شيءٌ، كتبه عليهم بمساطير، ويستخرج ذلك في السنة المستقبلة، ثم صار يستأجر طيناً ويزرعه، ويخصم في الحساب بخسارة زرعه، إلى غير ذلك مما لا تلبس عليه الثياب.

واتفق أن الشطنوفي المذكور ـ كما حكى لي ـ دخل الجامع الأزهر

لبعض الصلوات، ووضع الحساب، وكان معه بين يديه، والقاياتي قبل أن يلي القضاء بجانبه، فأخذه ونظره وفهم ما فيه، فلما وَلِي القضاء، وأغرَوْه بشيخ الإسلام، وألحَّ عليه الأعداء في ذلك بعد أن كان سلَّم كل واحدٍ منهما على الآخر أوَّل الولاية كما تقدم قريباً، وتوجه شيخنا إليه مرة بعد أخرى، وفعل القاياتي معه في المرة الأولى منهما ما يليق به من الإكرام والاحترام، بحيث أجلسه موضعه، ولامه بعض من آذاه على ذلك، ولم يلبث أن حضر إليه ثانياً، فلم يمش على طريقته الأولى، وكان معه في المرة الأولى القاضي كمال الدين بن البارزي، وقال له القاياتي في إحدى المرتين: يا مولانا قاضي القضاة، ليس الغرض إلا براءة الذمَّة، فقال: والله ما في ذمَّتي لجامع طولون شيءٌ، وإن أردت المباهلة باهلتُك، فقال له القاياتي: معاذ الله. لكن قال بعض جماعة شيخنا: إنَّه لعله باهَلَهُ بالحال، وأنكر الناس على القاياتي ذلك، ومنهم ابن البارزي المذكور، لكن كان صاحب الترجمة نفسه يعتذر عنه بقوله: أعرف أنه تجمل في أمور كثيرة، فبالجهد [حتى يتحرك لبعضها.

ولم يكن ذلك بمانع لشيخنا عن الثناء على القاياتي][1] حتى بعد وفاته رحمهما الله، بل رفع إليه شخص سؤالاً منظوماً في وسط ولايته، وذكر فيه أنه التمس من القاياتي الجوابَ عنه نظماً، وأنه أقام عنده مدَّةً ثم أُعيد بدون جواب، فأجابه صاحب الترجمة، وتعرَّض للرد على السائل فيما أشعر به كلامه من التنقيص كما سيأتي في الفصل الخامس من الباب السادس[2].

وقال في ترجمته بعد وفاته من كتابه «إنباء الغمر»[3]: إنه امتنع من لُبس الخلعة تورُّعاً وأنه باشر بنزاهةٍ وعفَّة، ولم يأذن لأحدٍ مِنَ النُّواب إلاَّ لعدد قليل وتثبّت في الأحكام جداً وفي جميع أموره.

---

(١) ما بين حاصرتين ساقط من (أ).
(٢) ص ٨٦١.
(٣) ٥/٣٤٣.

قلت: وبذلك يظهر لك علوّ شأن صاحب الترجمة وإنصافه، والسَّبب في امتيازه بميل النَّفس إلى مقاله. أما من يَصف شخصاً في حال صحبته له بالأوصاف الحميدة، ثم يُناقِضُ نفسه بعد تسبُّبه فيما يقتضي الاستيحاشَ، كما عُرف ذلك بالاستقراء مِنْ صنيعه في جمٍّ غفيرٍ، فهذا لا يُقبلُ له قول في الطَّرفين.

وقد أشرتُ إلى بعض صنيع هذا المهمل عند ذكر تاريخ صاحب الترجمة في أسماء تصانيفه مِنَ الباب الآتي نسأل الله التَّوفيقَ لكلمة الحق في السّخط والرِّضا](١).

وكان مجيءُ شيخنا إلى القاياتي في كلا المرتين بعد أن كان طلب ولده مع جماعة من المباشرين، وألزمهم بحساب الجامع المذكور، وأقاموا في الطيبرسية أياماً، وكان السفطي يمرُّ حينئذٍ بهم، فيتأوَّه لولدِ شيخ الإسلام وهو على هذه الحالة، وربما بكى، ولم يُنتج ذلك غير امتهان أولاد العلماء، بل أظهروا حساباً فيه لشيخنا خمسمائة دينار.

وكان القاضي تاج الدين البلقيني توسَّط بين صاحب الترجمة والقاياتي باختيار كل منهما له في أن يسكت عَنِ المطالبة بها كما يسكت عن مزيد الفحص في العمارة.

هذا ما يتعلق بصنيع القاياتي في القضاء.

وأما الخانقاه البيبرسية، فإن الأعداء حسَّنوا له إيصال أمرها بالسلطان، والتماسه منه الإذن له في عمل الحساب، ليظهر ما في جهته من المال، وسمَّوا قدراً كبيراً استكثره السلطان وكلُّ من سمعه، فسكت وفارقه القاياتي.

فلما كان في بعض الأيام، قال السلطان للقاضي زين الدين

---

(١) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب) وورد في هامش (ح) بخط المصنف.

عبد الرحمن بن عبد الغني بن الجيعان سرّاً فيما بينهما ـ وكان بلغه أن المباشرة معه ـ أحبُّ منك أن تعلمني بارتفاع المكان وخصمه، فقال له: إن الوظيفة إنما اشتريتها[1] للولد ليتمرَّن في المباشرة بها، فأنا أنظر ذلك مِنْ دفتره وأطالعكم به، فقال: أحب المبادرة مع الكتمان، ففعل وأعلم السلطان بما فيه النفع لصاحب الترجمة [بعد أن رتبه الزيني عبد الباسط فيه][2] فقبل السلطان ذلك منه، وعمل بمقتضاه، فإن القاياتي راجعه في عمل الحساب، فما أجاب، وصار القاياتي لا يدري ما الموجب لتوقفه.

وقد جُوزِيَ الزين المذكور ـ رحمه الله ـ بصنيعِه ذلك، بأن صار ولدُه هو المشارَ إليه في تدبير أمر الخانقاه، بل رُؤي بعد موته في حالةٍ حسنة كما أخبرني به القاضي شهابُ الدين بن يعقوب الأزهري رحمه الله، بسبب نفعه لصاحب الترجمة، والأعمالُ بالنيات.

ولما ولي السفطي، أخذ مقتدياً بالقاياتي فيما يتعلق بجامع طولون، بل فعل أشدَّ مما فعله بعد أن كان يُنكر عليه كما تقدم، وألزمهم بعمل الحساب من سنة إحدى وأربعين، وتوجَّهوا لقاضي المالكية البدر بن التنسي، لينظر في ذلك، فقيل لهم: إنَّ الاقتصار على عمل الحساب في هذه المدَّة حَيْفٌ، والأولى أن تعمل مدة القاضي علم الدين حين مباشرته، فاستحسن ذلك، وأخذوا فيه، فأخبرني الشطنوفي أنه وجد ما لا خيرَ لي في ذكره.

وآل الأمرُ إلى أن طلع السَّفطي بالشَّطنُوفي المذكور إلى السُّلطان، وبالغ في وصفه بالدِّين ونحوه، فقال له السلطان: اعلم أنه لا غرضَ لي في غير الحق، وأحبُّ مساعدة القاضي فيه، وأمر. بعمل الحساب عند الدوادار الكبير قانباي الجركسي، فنزلوا مجتهدين في ذلك، وأقاموا هم وولدُ شيخنا عنده مدَّةً، ولم يتحرَّر من ابن عبد العزيز أمر كلُّ ذلك والسفطي يؤنِّب

---

(١) في (أ): «استنزلتها».

(٢) ما بين حاصرتين ساقط من (ب).

ويؤلِّب، ويصيح ويجتهد في بلوغ مقصده، إلى أن ظهر لقانباي الحيفُ في ذلك، لكنه ما استطاع مدافعةَ القائم في معارضته.

هذا وقانباي كان في نفسه من صاحب الترجمة، لكونه حكم عليه في واقعة، ومع ذلك فما مال عليه، لظهور الأمر عنده.

وراسل شيخُنا السَّفطيَّ يسأله الحكم في الواقعة بما يتبيَّن له، أو يأمر أحداً من نوَّابه بذلك، فما جسر عليه، وراسله مرة أخرى قبل ذلك يَعْتِبُه في إيصال القضية بالسلطان، فقال: والله ليس عندي أعظم من شيخ الإسلام، غير أن ولده هو الذي تلقى عن ابن عبد العزيز بقوله: أنا المتصرف، وإلا فما كان الكلام إلا مع ابن عبد العزيز، ولقد رام السلطان ضربه، فمنعته وقلت: هذا شيخ كبير، أخشى أن يموت ويضيع مال جامع طولون، وكان ابن عبد العزيز جلداً ثابتاً.

وآل أمر قانباي إلى أن دفع القضية عن نفسه، وأمر بتوجههم إلى ناظر الخواص الجمالي يوسف ابن كاتب جكم، فساس القضية بحُسْنِ تدبيره إلى أن التمت، وكانوا ـ أعني ولد شيخنا وجماعته ـ عنده مكرمين، وصار في رمضان يخرج لهم بالعشاء الملائم ونحو ذلك. هذا بعد أن حضر شيخ الإسلام إلى الجمالي المذكور وعرَّفه أن القول قولُ النَّاظر، وأمروا ابن الطولوني بكشف عمارة الجامع بالمهندسين، ثم أمر بتوجه ابن شيخنا إلى بيته بعد أن باع حينئذٍ شيئاً مِنْ أملاكه، وكان ـ فيما قال لي ابن الشطنوفي ـ صولح لجهة الوقف بدون ألف دينار بعد أن كان ابن شيخنا رام أن يقف بجميع المستحقين[1] وغيرهم إلى السلطان ممن استكتبهم بالتعليق لجوامِكهم، فعارض الشطنوفي في ذلك، وهو القائم بأعباء هذه الكائنة، ومع ذلك فما أبدت[2] إلا القهر لصاحب الترجمة بسبب ولده، فإنه كان في ضيق صدر زائدٍ وألم شديد بسببه، وتأوُّهٍ كبير، فكل يوم يسمع مِنَ الأخبار ما لم يسمعه بالأمس، وكان يتوجَّه إليه في الجمعة يوماً أو أكثر إلى المكان الذي يكون

(١) في (ح): «بمجمع من المستحقين».

(٢) في (ط): «أثرت».

فيه، فيرجع آخر ذلك النَّهار وهو مسرورٌ لما يرى مِنْ ثبات ولده وقوَّة قلبه وشجاعته وانتظام كلامه ومهارته في ذلك. وأظن أنَّه لم يُمكَّن مِنَ المجيء إلى أهله في عيد الفطر، بل لو لم يقصِدْهُ أبوه للمكان الذي هو فيه، ما تمكن من الاجتماع به. كل هذا ولم يظفروا منه بما كان أملهم فيه ببركة والده.

وعمل حينئذٍ في رجب سنة إحدى وخمسين جزءاً سماه «ردع المجرم عن سبِّ المسلم»، افتتحه بقوله: «أما بعد حمد لله الذي عظّم قدْرَ مَنْ آمنَ به وأسلم، والصلاة والسلام على نبيه الذي شرع لأمّته سُنن الدّين، وبيَّن لهم سَنَن المهتدين وعلَّم، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الذين كانوا يتلقَّون أمره بالقَبُول وسلَّم. فهذه أربعون حديثاً منتقاة مِنْ كتب الصحاح والسُّنن في تعظيم المسلم، والزجر عن سبّه وظنِّ السُّوء به، وتعمُّد ظُلمه في سِلْمِه وحربه، كتبتُها عِظَةً لمن بسط لسانه ويده في المسلمين، مع قلّة علمه واعوجاجه، وتعرّض لسخط ربّه، واغترَّ بحلمه واستدراجه، انتهاكاً لأعراضهم، واستكثاراً مما يصير إليه من جواهرهم وأعراضهم، عسى الله أن يرزقه التوبة والإنابة، فيقتدي بالسلف الصالح من الصحابة وأتباع الصحابة، والله يُضلُّ من يشاء ويهدي من يشاء».

قلت: ولمَّا أبرز لنا صاحبُ الترجمة هذا الجزء، قلت له: خطر لي أن أسوق أحاديثه بأسانيد للمشار إليه، وأتوجَّه لقراءتها بين يديه، فقال: لا يفيد هذا المقصود، سامحه الله وإيانا.

وكانت هذه الكائنةُ سبباً لزهد شيخنا بعدُ في المنصب، وكتب لبعض جماعته في أثناء هذه المدة في ضمن رسالة: «والعبد الآن في أقصى غايات الراحة، وكلَّما أوقدوا ناراً للحرب أطفأها الله». انتهى.

وضُبط عنه حينئذٍ أنه قال عن السَّفطي: والله إنه لا يتم سنة. فكان كذلك، بل لم يلبث أن امتحن السفطي بما هو أبلغُ في أنواع المحن بالنسبة لمثله، فإنه أدخل حبس أُولي الجرائم، إلى غير ذلك مِنَ العظائم، حسبما بينته في ترجمته من ذيلي على «قضاة مصر».

وكذا قوصِصَ ابنُ الشَّطنوفي في ذلك، فإنه أُقعد بمنزله مدَّةً طويلة

حتى مات في صفر سنة ثلاث وسبعين، ومات له قُبيل ذلك ولد كان يرجو بقاءه بعده ليحُوز جهاته، فاشتد جزعُه عليه. وقد اجتمعت بالشطنوفي وهو في هذه الحالة مراراً، فرأيتُه يبالغُ في الترحُّم على شيخنا، وأنه ليس عنده أعظم منه ولا أرفع. قال: وليس ـ والله ـ في جهته شيءٌ، وما أفسد ذلك سوى ابن عبد العزيز وابنه، عفا الله عنهما، وإيانا.

وكان رسول القاياتي يطلب ولد صاحب الترجمة من أبيه الشرف يحيى ابن الشيخ محب الدين البكري أحد المستقرِّين في النقابة عند القاياتي، وأنكر الناسُ مجيئه في هذا الأمر، خصوصاً وهو ممَّن قرأ على شيخنا نحو النِّصف من «البخاري»، وكان والده مِنْ خواصِّه الملازمين عنده مجلسَ الإملاء، وكأنه ما علم أنَّ «أبرَّ البرِّ أن يصلَ الرجلُ أهل ودِّ أبيه» [وفي لفظ: «مِنْ أبر البرِّ أن تصل صديق أبيك». وكذا في الحديث: «احفظ ودَّ أبيك لا تطفئه فيطفىء الله نورك» في أشباه هذا][1]، وأنَّ شيوخ المرء آباءٌ له في الدِّين. رحمهم الله أجمعين.

[ونحو ذلك حكاية العزِّ الكناني قاضي الحنابلة لي غير مرَّة أنه لو لم يخذل البقاعي بباب القاياتي في كائنته مع الولوي البلقيني التي انجرَّ الخوضُ فيها إلى الإحاطة بالخنجر الذي جرت عادتُه بحمله، حيث أبرزه له بيده، كما وقع له مع ابن أبي السعود، بَرَكَ عليه والخنجرُ بيده، لكونه جلس فوقه، كما أوضحتُ ذلك في محلِّه، لكان أكبر المنازعين لشيخنا عنده، ولكن كان ذلك مِن كرامات صاحب الترجمة][2].

ومما كتب به صاحبُ الترجمة لبعض مَنْ قام بتأييد ولدِه في هذه الكائنة، ثم رام منه الأعداءُ العدول عن ذلك قوله:

قل للذي أبدى الجميل سماحا ... فأمالَهُ الحُسَّادُ لما ارتاحا
حتى محا إحسانَه بخلافه ... فتبدَّلت أفراحُنا أتراحا
والله يشهدُ أنَّني لك شاكرٌ ... ما أعقبت أمساؤنا أصباحا

---

(١)(٢) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب).

قلَّدتَ جيدي حُلْيَ[1] بِرِّكَ فانثنى ... لا يستطيعُ عَنِ الثَّناءِ براحا

هكذا قرأته بخطِّ صاحب الترجمة، وكتب ذلك مرة أخرى، فقال:

يا محسناً أبدى الجميلَ سماحا ... فغدا بحُسْنِ صنيعه مرتاحا
فأمالَهُ الحسَّادُ عَنْ مملوكه ... فتبدَّلت أفراحُنا أتراحا

وذكرها...

ولمَّا امتُحن شيخُنا، بسبب ولده، أيَّامَ القاياتي وغيره، اتَّفق مرورُه في المطالعة بأبياتٍ لابن دقيق العيد يتغزل فيها، وهي:

يا مُنيتي أملي ببابك واقف ... والجودُ يأبى أن يكون مُضاعا
أشكو إليك صبابةً قد أترَعت ... لي في الهوى كأس الرَّدَى إتراعا
ونِزاعُ شوقٍ لم تزل أيدي النَّوى ... تنمي بها حتَّى استحال نِزَاعا
لا أستلذُّ بغير وجهك منظراً ... وسوى حديثك لا ألذ سماعا
لم يبقَ لي أملٌ سواك فإن يفُت ... ودَّعتُ أيّام الحياة وداعا

فحفظها صاحب الترجمة، وصار يترنم بها، إلى أن صيَّرها للشكاية لربّه فيما ناله من غريمه، والتضرع إلى الله تعالى، فقال:

يا مالكي أملي ببابك واقفٌ ... والفضلُ يأبى أن يكون مُضاعا
أشكو لك[2] النفسَ التي قد أترعت ... لي بالهوى كأس الرَّدى إتراعا
ونزاع خوفي سيِّئ العمل اعتدى ... يُنميه لي حتى استحال نزاعا
لم يبقَ لي أملٌ سواك فإن يَفُت ... ودَّعتُ أيامَ الحياة وداعا
في وجه عفوكَ جُلُّ قَصدِيَ منظراً ... وسوى كلامِك لا ألذَّ سَمَاعا

---

(١) في (ب): «حلة»، خطأ.
(٢) في (أ): «إليك»، خطأ.

وإليك أشكو مِنْ أذى متحكِّمٍ ... قد نوَّع المكروه لي أنواعا
لم يُبدِ منِّي قطُّ شيئاً ساءَهُ ... ويسوؤني ما يفتريه سماعا
مِنْ غيبة ونميمةٍ وسِعَايةٍ ... لي بي عليَّ محرَّمٌ إجماعا
وأنا الذي بالفضل منك بدأتني ... وجعلتني بين الأنامِ مُطاعا
حاشاك تَنزِعُ مِنْ عُبَيْدِكَ قوَّةً ... فيصيرُ ذاك النَّزع منه نزاعا
إن دام ذا الإعراضُ عني منك لي ... ودَّعتُ أيَّامَ الحياة وداعا

[وممَّا يُنسب لصاحب الترجمة.

وقالوا عِدَى الوالي عليه تجمَّعُوا ... فقلتُ سيَلْقَوْن الإهانةَ والبِلَى
وسوف نراهم واحداً بعد واحدٍ ... مع اثنين مِنْ أصحابه متمثِّلاً

وأفاد شيخُنا في تلك الأيام نقلاً عن بعض المفسرين في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الممتحنة: ٥] أي: لا تُريهم أنَّهم على حقٍّ ونحن على باطل][1].

فصل

فيمن رافقه من قضاة بقيَّة المذاهب وجماعة من أعيان نوَّابه ونحوهم

فأمَّا الأول، فمن الحنفية: الزين التَّفَهْني، والبدر العِنتابي، والسعد بن الدَّيري، ومِنَ المالكية: البساطي، وناهيك بكلٍّ منهم، وابن التِّنسي، ومن الحنابلة: العلاء بن المُغلي، والمحب بن نصر الله، وغيرُ خافيةٍ جلالتهما، والبدر البغدادي.

وأما الثاني، فقد استخلف عند توجُّهه إلى آمد في قضاء الشافعية

(١) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب)، وزاده المصنف بخطه في هامش (ح).

القاضي محبّ الدين بن الأشقر الحنفي صهرَه بعد أن سأله غيرُه في ذلك، فيُقال: إنه قال له: يأتي الجوابُ مِنَ الخانقاه، أو كما قال.

ومن نوّابه: البدر أبو محمد بن الأمانة، أحد المُفتين بالدِّيار المصرية والمدرسين فيها بعِدَّة أماكن، والشهاب أبو العباس الأموي، عُرف بابن المحمّرة، الذي وَلِيَ قضاء الشافعية للشاميين ومشيخة سعيد السعدا وغيرهما، والشيخ جمال الدين عبد الله الزيتوني، والعز عبد السلام القُدسي الذي وَلِيَ مشيخة الصَّلاحية ببيت المقدس، والسراج عمر الحمصي قاضي الشام وغيرهما من البلاد، وشيخ الصَّلاحية المجاورة للشافعي وبيت المقدس أيضاً، والنور بن سالم قاضي الشافعية بصفد، ومن درَّس للمحدثين بالحسنِيّة والجمالية، والشَّرف عيسى الأقفهسي، والكمال الأسيوطي، والشهاب أحمد بن ناصر الدين البلقيني، والمحب محمد بن أبي الحسن مدرس الخرُّوبيَّة بمصر، والعلاء بن آقبرس جَليس السلطان وناظر الأوقاف وغير ذلك، والبرهان الكركي شيخ القرّاء، والبهاء بن القطَّان، وأبو العدل البلقيني الذي باشر نظر الجوالي ودرَّس بأماكن، والشهاب الشيرجي، والعز بن عبد السلام، والبرهان بن المَيْلَق، والمحب أبو البركات الهيثمي، وغيرهم رحمة الله عليهم أجمعين.

وكذا في الأحياء جماعةٌ منهم، تركتهم رعايةً لعدم الجفاء من باقيهم. [وكذا تركتُ غير واحدٍ من أعيان بقية المذاهب ممَّن نابَ عنه][1].

وقد كان رحمه الله في ألم بسبب كثير منهم، بحيثُ كان يقول بأَخَرَة: ليس في نوّابي مَنْ تنفتح عليه العين مَنْ أرضى ولايته يأبى الولاية، ومن لا فيراغِمُني بالرَّسائل، وكلُّ مَنْ ظننتُ فيه أنه أخفُّ أمراً مِنَ الآخر، يظهر أنه أرجح منه، فأنا كما كان غيري يقول مِنْ أئمة القُضاة الفحول: بواسطتهم تكتب عليَّ السَّيِّئات، وأنا في أقرب الحالات إلى ربّ الأرضين والسماوات.

وكان كثيراً ما يرسل إليهم مراسيمه بالتَّحذير والإنذار والتَّخويف مِنْ

(١) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب)، وزادها المصنف في هامش (ح) بخطه.

غضب العزيز الجبار، وأنه لا يوجد في أُجرة اليمين ولا الدرهم الواحد، وفي الثبوت والعقود لا يتعدى القدر الزَّائد، وأن يخشى الباس، ويجمع بإقامة العدل قلوبَ الناس، ومن لم يفعل منهم، يُخف إثقاله عنَّا خوفاً للمؤاخذة مِنَ الله، ثمَّ منا، فإنَّا عنه وعن غيره نُسألُ، وكأننا بطالب لا يغفل، ومَنْ خالف شيئاً مِمَّا نهيناه، كان معزولاً مِنْ جميع ما ولَّيناه، ونؤكد في ذلك كلِّه غاية التَّأكيد، بحيث لا يكون على ما ذكر من مزيد.

ورُفِعَتْ له ـ رحمه الله ـ قائمة فيها ذكرُ خصائل بعض النُّواب بنواحي الغربية، فكتب: من يثبُتُ عليه خصلةٌ مِنْ هذه الخصال المذكورة والوقائع الشَّنيعة المشهورة، حقّيقٌ بالطرد والبعاد، وأن تُراح منه البلادُ والعبادُ، لجوره في الأحكام، ومخالفته شريعة النبي عليه أفضلُ الصلاة والسلام، ولم يستحق الولاية ولا التوقير، بل العزل والتَّعزير، والزيادة على ذلك العزل المخلَّد والتعزير المجدّد، فإن تاب ورجع، قُبِلت توبتُه، وإلاَّ حلَّت عليه مِنَ الله تعالى نقمته، وما يتذكر إلاَّ أولو الألباب، والله تعالى أعلم بالصواب.

وكان ينبِّه مَنْ يعلم اتِّصافَه بصفةٍ ذميمة بها، رجاءَ رجوعه عنها، كقوله لبعض مَنْ سأله الاستمرار في النِّيابة عنه: حتى يتوب مِنْ شهادة الزور، ولبعض من سأله في ابتكار ولايته حتى تتوب من كذا.. كلُّ ذلك قصداً لزجر مرتكبه، إلى غير ذلك.

وكانوا يكلفونه مرة للتَّعيين عليهم، ومرَّة للدُّعاء لهم، ومرة لمشيختهم، وعندي مِنْ أخبارهم في ذلك جملةٌ لا أحبُّ إثبات شيءٍ منها، وهم على طبقات: الأولى: من لم يباشر[1] في الأيام العلمية، وعكسه مَنْ يمتنع صاحب الترجمة مِنْ ولايته، ومن يُعين عليه غالباً، ومَنْ لا يُعين عليه إلا نادراً، ومَنْ يقتصر على الاسم ولا يتعاطى الأحكام إلاَّ نادراً، والله تعالى يتجاوزُ عنه بسببهم، ويغفرُ لهم أجمعين.

---

(١) في (ط): «من مباشر».

وباشر النقابة عنده الشيخُ شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يعقوب الأطفيحي الأزهري الشافعي صهر شيخ الإسلام الزين العراقي على ابنته، ونقيب ولده الشيخ وليّ الدين، وهو كان القائم بأعباء الأمور غالباً، وكان إليه الغاية في سرعة إدراك مقاصده بأدنى إشارة، وعندي من أخباره في ذلك جملة، مع ما اشتمل عليه مِنَ الوضاءة والظَّرف والبشاشة والتواضع، والمداومة على التهجُّد والضُّحى، وصوم الإثنين والخميس والتصدق، وغير ذلك من أنواع العبادات.

[وكفاه فخراً أنَّ أستاذه صاحب الترجمة كتب عنه في السَّفرة الآمديَّة بعض الأحاديث كما أسلفته. وبلغني أنَّ شيخنا دعا يوم الولاية، فقال: اللهمَّ يَسِّرْ لي نقيباً أحمدُ عاقبته فالله أعلم.

وحكى لي الشهابُ الحجازي أنه اتفق له حين اختار شيخنا وبين يديه نقيبه ابن يعقوب هذا بعد البروز مِنْ خانقاة بيبرس بشباكها، والشهاب يقرأ في وظيفته أنه كان يقرأ في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَعَلَىٰٓ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾ [يوسف: ٦]، فتفاءل بذلك شيخُنا، وحرَّك رأسه متعجِّباً مِنَ اتِّفاق ذلك.

وكذا باشر النقابة عنده][1] التاج عبد الوهاب بن عمر الزرعي الحنفي، والشريف جلال الدين محمد بن أحمد الجرواني نقيب الحنفي، لكنه في الولاية الثالثة فقط، وفي الآخر بعد وفاة ثانيهم، استقر الفخر بن جَوْشن، لاختصاصه بولده وكان في خدمته أيضاً مِنَ الأتباع عمر بن أبي بكر بن أحمد السِّكندري، والشهاب أحمد، وهما ممَّن ذكر في وصيته، والزين عبد الغني العطار، وهو أكثر الثلاثة به اختصاصاً[2]، ثم الشهاب، وإن كان أوَّلُهم أقدمَهم له خدمةً.

وباشر فرشَ بساطه كلَّ ليلةٍ بعد العشاء مدَّةً شمسُ الدين محمد بن

---

(١) من قوله: «وكفاه فخراً» إلى هنا لم يرد في (ب).

(٢) في (ب): «وهو أكثرهم اختصاصاً».

قريش، وتردَّد إليه زيادةً على ذلك لسماعِ الحديث في رمضان، ولكتابة الإملاء. رحمه الله وإيانا.

لطيفة

قال صاحب الترجمة في «فتح الباري»: حكى العز[1] بن جماعة أنه رأى أباه في المنام، فسأله عن حاله، فقال: ما كان عليَّ أضرَّ مِنْ هذا الاسم، يعني قاضي القضاة، فلذلك أمر العزُّ الموقعين أن لا يكتبوا له في الإسجالات قاضي القضاة، بل قاضي المسلمين، وفهم من قول أبيه أنَّه أشار إلى هذه التَّسمية، مع احتمال أنَّه أشار إلى الوظيفة، بل هو الذي يترجَّح عندي، فإن التسمية بقاضي القُضاة وُجدت في العصر القديم مِنْ عهد أبي يوسف صاحب الإمام أبي حنيفة رحمهما الله، وقد منع الماوردي مِنْ جواز تلقيب الملك الذي كان في عصره بملك الملوك، مع أنَّ الماوردي كان يقال له: أقضى القُضاة، وكأنَّ وجه التفرقة بينهما الوقوف مع الخبر، وظهور إرادة العهد الزماني في القضاة. وقال الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة: يلتحق بملك الأملاك قاضي القضاة، وإن كان اشتهر في بلاد الشرق مِنْ قديم الزمان إطلاق ذلك على كبير القضاة، وقد سَلِمَ أهلُ المغرب مِنْ ذلك، فاسمُ كبيرِ القُضاة عندهم قاضي الجماعة، والله المستعان.

فصل
فيما عُرِضَ عليه من الولايات
التي لم يرتَضِ قَبُولها

فمن ذلك أنَّ المؤيَّد عينه للتوجُّه إلى اليمن عَنِ السُّلطان في سنة تسع عشر وثمانمائة، لوجاهته ووفور عقله وعلمه وإجلال الملوك ـ لا سيما باليمن ـ له، حتى إنه لمَّا اتفقت وفاةُ العلامة مجد الدين اللغوي صاحب

(١) في (أ): «ابن العز».

«القاموس»، وكان قاضي الأقضية بزبيد، ترك سلطان اليمن الناصر بن الأشرف الوظيفة شاغرة نحو سنتين ينتظر قدوم صاحب الترجمة عليه، ليولِّيه ذلك، فما وافق، فولَّى حينئذٍ الشهاب أحمد بن أبي بكر بن الردَّاد، إلى غير ذلك مما اشتهر، فاستعفى مِنَ التوجُّه عن السلطان فأُعفِيَ.

ثم عرض عليه المؤيدُ أيضاً في السنة المذكورة منصب القضاء بدمشق مراراً، فامتنع وأصر على الامتناع، فراوده على ذلك، ورغَّبه فيه، حتَّى صرَّح له بأن للقاضي بدمشق في الشهر عشرة آلاف درهم فضّة معاليم قضاء وأنظار، وبالغ ـ مع ذلك ـ صاحبُ الترجمة في الاستعفاء، إذ لم يكن له أرب حينئذٍ إلاَّ في العكوف على التصنيف والإفادة ونشر العلم، شكر الله سعيه ورفع محلَّه، آمين.

وأنشد حينئذٍ قوله:

قد صدَّني عَنْ منصبِ الحكم عشرةٌ ... فأوَّلُها ضعفي وقلَّة أموالي
وعجزي عَن إرضاء ربي وصاحبي ... ومالكِ أمري مع حواشيه في الحالِ
وعجزي عن إصلاح ما أفسد الأُولى ... مَضَوْا ومساواتي برُغمي بأنذالِ
ونسيان علمٍ نافعٍ لزخارف تضرُّ ... وأخشى حين أُعْسزِلُ إذلالي

وكان اشتهارُ أمره عند المؤيد مِنْ قبلُ بسنة، فإنه لمَّا عُقد مجلس المناظرة للهروي بين يديه في أواخر ربيع الأول سنة ثمان عشرة وثمانمائة بحضور القُضاة الأربعة ومشايخ الفنون مِنَ العلماء، كان منهم صاحب الترجمة، فكان هو القائم بأعباء المناظرة، فإنَّ أول شيءٍ سُئل عنه الهروي: على مَنْ سمع «الصحيح»، فذكر سنداً، فقال له صاحب الترجمة في ذلك المجلس الحافل: أولادنا يروون «الصحيح» إلى أبي الوقت بمثل هذا العدد برجالٍ أشهر مِنْ هؤلاء، ثم أورد الهروي مجيباً مَنْ سأله حديثاً من «ابن ماجه»، وسمَّى مِنْ رجال السند قاسم بن عبد الكريم، عن حنش، عن ابن عباس، عن ابن مسعود رضي الله عنهم، وأورده مِنَ «التِّرمذي» أيضاً، فقال له صاحب الترجمة: الإسناد الذي سُقْتَه لابن ماجه

غلط، وليس في «ابن ماجه» ولا في غيره مِنَ الكتب الستة أحد اسمه قاسم بن عبد الكريم، وأيضاً فليس في سياق «ابن ماجه» ولا غيره أن الحديث ـ يعني الذي أورده ـ من رواية ابن عباس عن ابن مسعود، وليس لفظه مطابقاً للفظ سياق الترمذي، فقال الهروي لصاحب الترجمة. فما هو الصواب في هذا الإسناد؟ فقال له: تكتب ما قلت، وأنا أبيّن موضوع الغلط، ثم تحضر «ابن ماجه»، فإن كان كما قلت، وإلا تبيَّن خطؤك، ففعل وظهر الصواب مع صاحب الترجمة، فمال السلطان المؤيد حينئذٍ إليه، وصار يغمِزُه بعينه تارة، ويرسل إليه من يسرُّ إليه مِنْ خواصِّه أن لا يترك منازعة الهروي، فقوَّى قلبه بذلك.

وقال حينئذٍ مخاطباً للهروي: أنت تدَّعي أنَّك تحفظ اثني عشر ألف حديث، وقد ارتاب مَنْ بلغه عنك ذلك في صحته، وأنا أمتحنُك بشيءٍ واحدٍ، وهو أن تسرُدَ لنا في هذا المجلس اثني عشر حديثاً، مِنْ كلِّ ألفِ حديثٍ حديثاً واحداً، بشرط أن تكون هذه الاثنا عشر متباينة الأسانيد، فإنْ أمليتَها علينا إملاءً أو سردتها سرداً، أقررنا لك بالحفظ، وإلاَّ ظهر عجزُك، فقال: أنا ما أستطيعُ السَّردَ، ولكن أكتبُ، فقال له: والإملاء نظيرُ الكتابة، فقال: لا إلا أنا أكتب، فأحضر له في الحال محبرة وورقة، فشرع يكتب، ثم بدا له، فقال: لا أستطيع أكتب إلا خالياً، فيأمر السلطان أن أختلي في بيت وأنت في بيت، ويكتب كلٌّ منَّا مِنْ حفظه ما يستطيعه، فمن كتب أكثر، كان أحفظ، فقال له صاحب الترجمة نحن لم نحضر لنتخابر في سرعة الكتابة، مع أنَّ شهرته بسرعة الكتابة غيرُ خفيَّة، ولكن إنما أراد إظهار عجزه عمَّا ادَّعاه من الحفظ. وطال الخَطْبُ في ذلك، والسُّلطان يُرْسل بعض خواصِّه لصاحب الترجمة يحضُّه على التكلُّم معه.

وآل الكلام إلى أن ذكر حديث السَّبعة الذين يُظلُّهم الله في عرشه، فقال صاحبُ الترجمة: هل فيكم مَنْ يحفظُ لها ثامناً؟ فقالوا: لا، فقال: ولا هذا الذي يدَّعي حفظ اثني عشر ألف حديث! فسكت، وقيل له: فهل تحفظ أنت ثامناً؟ فقال: نعم، أعرفُ ثامناً وتاسعاً وعاشراً، وأعجب مِنْ ذلك أن في «صحيح مسلم» الذي يدّعي هذا الشيخُ حفظه كلَّه ثامناً،

فالتمَسَ منه إفادته، فقال: المقامُ مقامُ امتحان لا مقام إفادة، وإذا صرتم في مقام الاستفادة أفدتكم.

ثم لمَّا أرادوا القيام مِنَ المجلس، قال صاحب الترجمة للسلطان: يا خوند، أدَّعي على هذا أنَّ لي عنده دَيْناً، فقال: ما هو؟ فقال: اثنا عشر حديثاً، فتبسَّم وانصرفوا، فلمَّا وصل صاحب الترجمة لباب الحوش، طُلب فعاد، فوجد السلطان قام لقضاء حاجته، فوقف مع خواصّه حتى يحضر، فقال له كاتب السِّرِّ: إنَّ السلطان قال: قد استحييتُ من فلان، كيف يتوجَّه بغير ثواب، فقلت له: إنه كان شيخ البيبرسية، وانتزعها منه أخو جمال الدين ظُلماً، فلما استتمّ كلامه، حضر السلطانُ، فأشار إلى كاتب السِّرِّ أن يُعلم صاحب الترجمة بما تقرَّر مِنْ أمر البيبرسية، فقال له: إن السلطان قد أعاد إليك مشيخة البيبرسية، فشكر صاحبُ الترجمة له ذلك، ثم قال له: قرَّرتني في مشيخة البيبرسية ونظرها، وعزل مَنْ هو مقرَّرٌ بها بحكم أنه انتزعها منّي بغير جُنْحةٍ، فقال: نعم، فأشهد عليه بذلك مَنْ حضر.

وفي غداةِ غدٍ، لبس بها خلعة وحضرها، وصُرف[1] أخو جمال الدين منها ثم عُوِّضَ أخو جمال الدين بعد سنتين بمشيخة سعيد السعدا.

ووقع من الشيخ همام الدين الخوارزمي شيخ الجمالية ـ وهو من مساعدي الهروي ـ في هذا المجلس فلتةٌ أنكرها عليه صاحبُ الترجمة، إلى غير ذلك مما لا نطيل بإيراده.

ثم كان المؤيد يعتمد على شيخنا بعد ذلك ويثق به. اتَّفق أنَّ السِّراج الحمصي حكم في قضية تتعلق ببستان المحلي الذي بالقُرب مِنَ الآثار، وعُقد له مجلسٌ بسببه، حضره القُضاة وأهل الفُتيا على العادة، فلمَّا حضروا، سأل السلطانُ صاحبَ الترجمة عن القضية، وقال له: أنت تعرفُ الحالَ أكثر مِنْ هؤلاء، فذكر له حلية الأمر باختصار، وذلك في سنة إحدى وعشرين وثمانمائة.

---

(١) في (أ): «وحضر»، خطأ.

وفي تاريخه وقعت بين القاضيين الهروي الشافعي والدَّيري الحنفي مباحثةٌ، كان الحقُّ فيها مع الحنفي، وجحد الهرويُّ مقالته، فسأل السلطانُ مِنْ صاحب الترجمة ومِنَ القاضي المالكي عن حقيقة ذلك، فأخبراه بصدق ابن الديري.

بل ولَّى المؤيدُ صاحب الترجمة في تاريخه ـ كما سلف ـ الحكمَ بين الهروي وأخصامه الخليليين والمقادسة، فتوجَّه الحكمُ على الهروي، وخرج في التَّرسيم.

وكذا كان غير المؤيَّد كالظاهر ططر، يُسِرُّ إليه ـ وثوقاً به ـ دقائق أمره، فحكى له قبل أن يتسلطن أنه في آخر الدَّولة المؤيدية في الليلة التي مات صبيحتها المؤيَّدُ، ضاقت يدُه لكثرة مصروفه وقلَّة متحصّله، حتى إنَّ شخصاً قدَّم له مأكولاً، فأراد مكافأته عليه، فلم يجد في حاصله خمسةَ دنانير، حتى أرسل يقترضها مِنْ بعض خواصِّه، فكلُّهم ـ إلاَّ واحداً ـ يحلِفُ أنَّه لا يقدِرُ عليها، ثمَّ لم يكن بين ذلك وبين أن استولى على المملكة بأسرها، وعلى جميع ما في الخِزانة السُّلطانية التي جمعها المؤيَّدُ سوى أيَّام، وأمر ططر صاحب الترجمة بكتابة هذه الواقعة، فإنها أُعجوبة.

وكان ـ رحمه الله ـ عُيِّن لدرس الحديث بالمؤيدية أوَّل ما فُتحت، ثمَّ بطل ذلك، وقرر فيه البدر العيني، واستقرَّ هو مدرس الشافعية بها كما تقدَّم.

وعرض عليه في أيَّام الأشرف برسباي بعد ولايته قضاء الديار المصرية وظيفة كتابة السِّرِّ، ملتزمين له الإذنَ بالجلوس، فأباها وتعلَّل عليهم بضياع زمنه في معرفة المصطلح.

ونحو ذلك مِمَّا لم يقله إلاَّ طرداً، إذ كان لا يخفاه ذلك رحمه الله وإيانا.